قائمة المحتويات

قائمة الأشكال: ..... ب

قائمة الجداول: ..... ب

قائمة الملاحق: ..... ب

تقديم ..... ج

شكر وتقدير ..... هـ

قائمة المشاركين في إعداد الخطة ..... و

أولاً: الملخص التنفيذي I

1. خلفية عامة I
2. الهدف العام للخطة II
3. منهجية العمل II
4. آلية رصد مؤشرات الأداء VII
5. آلية إعداد تقرير الرصد والمتابعة IX
6. أهم التوصيات لتنفيذ الخطة IX

ثانياً: خلفية عامة 1

ثالثاً: الهدف العام للخطة 3

رابعاً: منهجية العمل 5

خامساً: آلية رصد ومتابعة مؤشرات الاداء وآلية إعداد تقرير الرصد والمتابعة 17

سادساً: الأطار العام لبرنامج الإعلام وكسب التأييد 21

سابعاً: أهم التوصيات 29

ثامناً: أهم استنتاجات تحليل المؤشرات محل الرصد والمتابعة 31

تاسعاً: أهم التحديات التي عكستها المراجعة التحليلية للوضع القائم 33

عاشراً: أهم التوصيات المتعلقة بالنتائج 35

المراجع 38

قائمة الاشكال

الشكل رقم (1) منهجية العمل II

الشكل رقم (2) الإطار المنطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية..... V

الشكل رقم (3) منهجية العمل 5

الشكل رقم (4) تصميم الإطار المنطقي للنتائج بناءاً على السياسات الواردة في وثيقة سياسات الفرصة السكانية..... 9

الشكل رقم (5) الإطار المنطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية..... 11

الشكل رقم (6.أ) التوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان وعلاقتها بالنتائج الرئيسة الثلاث 12

الشكل رقم (6.ب) التوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان وعلاقتها بالنتائج الرئيسة الثلاث 13

الشكل رقم (6.ج) التوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان وعلاقتها بالنتائج الرئيسة الثلاث..... 14

قائمة الجداول

الجدول رقم (1) الإطار الزمني لآلية الرصد والمتابعة وإعداد تقرير الرصد والمتابعة السنوي..... 20

الجدول رقم (2) الجهات الشريكة المعنية بتنفيذ التوصيات..... 23

الجدول رقم (3) قنوات وأدوات الاتصال..... 24

الجدول رقم (4) خطة العمل المقترحة للإعلام وكسب التأييد– النتيجة الأولى..... 25

الجدول رقم (5) خطة العمل المقترحة للإعلام وكسب التأييد– النتيجة الثانية 26

الجدول رقم (6) خطة العمل المقترحة للإعلام وكسب التأييد– النتيجة الثالثة 27

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) مصفوفات رصد ومتابعة مؤشرات قياس الأداء 39

ملحق رقم (2) نموذج الرصد والمتابعة وأمثلة توضيحية لتعبئته 61

ملحق رقم (3) تعريفات..... 65

تقديم

تعتبر قضايا التحول الديموغرافي في تركيبة الفئات العمرية للسكان ومعدلات نموها من أهم القضايا التي تحظى باهتمام أي دولة تسعى إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي لمواطنيها وتمكينهم من الحصول على مستلزمات العيش الكريم، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة.
وقد تبلور اهتمام المملكة الأردنية الهاشمية بتحقيق الرفاه لمواطنيها من خلال ما جسدته أركان الأجندة الوطنية التي أرسى قواعدها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

وانطلاقاً من الدور الريادي الذي يضطلع به المجلس الأعلى للسكان وايمانه بأهمية ربط قضية التحول الديموغرافي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف رفع المستوى المعيشي للسكان، فقد اعتمد المجلس وثيقة "سياسات الفرصة السكانية" وأقرها كوثيقة وطنية بموجب كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 25أ/11/4/21068، بتاريخ 2009/10/15 والتي تحتوي على مجموعة من السياسات ذات العلاقة المباشرة بتحقيق والانتفاع من الفرصة السكانية. واعتمادا على دور المجلس التنسيقي في رصد ومتابعة السياسات الخاصة بالفرصة السكانية فقد عمل على تعميق الاستثمار الأمثل لعوائد الفرصة السكانية وذلك بإعداد خطة وطنية شاملة لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية وفق منهج علمي مدروس ومبني على البحث والمتابعة بشكل تنسيقي وتشاوري مع الجهات المعنية والشريكة، وبالاستناد إلى أفضل المعايير الدولية في هذا المضمار.

وانتهج المجلس في إعداد النسخة الأولى من الخطة الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية مبدأ العمل التشاركي مع مختلف الجهات المعنية بتنفيذ سياسات الفرصة السكانية من خلال إجراء المراجعة التحليلية لوثيقة سياسات الفرصة السكانية والبناء على جميع الوثائق والاستراتيجيات المتعلقة بها وذلك لتحديد التدخلات التي من شأنها إحداث التغيير المستهدف وفق سيناريو الفرصة السكانية، والتشاور مع الجهات المعنية لأخذ التغذية الراجعة منهم على التدخلات المطلوبة لتحقيق الاستفادة من الفرصة السكانية وبلورة إطار منطقي للنتائج المرجوة والمخرجات المتوقعة من التدخلات ضمن كل نتيجة وصولاً لتحقيق رفاهية المواطن في ظل الفرصة السكانية التي من المتوقع الوصول إلى ذروتها بحلول العام 2030، وكذلك الوصول إلى معدلات مرتفعة من العمل المنتج، إضافة إلى الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة.

ويمضي المجلس الأعلى للسكان قدماً نحو مواصلة جهوده في تعزيز انجازاته على مختلف الأصعدة لبلوغ طموحاته وتطلعاته وتحقيق رؤيته في الوصول إلى التنمية الشاملة المستدامة لما فيه خير الوطن وتقدمه من خلال دعم ومؤازرة المؤسسات الوطنية من حكومية وأهلية وخاصة والتي تساهم بشكل فعال ومباشر في تحقيق الوصول إلى الفرصة السكانية.

ويتطلع المجلس لأن تكون الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية منطلقاً لعمل جاد ودؤوب يشارك فيه جميع المعنيين بتنفيذها وتحقيقها على ارض الواقع سعيا نحو مزيد من التقدم للمجتمع والمواطن على حد سواء.

ويهدي المجلس الأعلى للسكان هذا الإنجاز إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة تقديراً لجهودها النبيلة وإسهاماتها الكبيرة في دعم قضايا السكان والتنمية ولمساندة سموها لمسيرة المجلس.

كما يتقدم المجلس ببالغ الشكر لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى للسكان لمؤازرتهم فعاليات المجلس، وخالص التقدير والشكر الكبير كذلك لصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمهم إخراج هذه الخطة إلى حيز الوجود.

وفقنا الله جميعاً لخدمة وطننا الحبيب بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

الأمين العام

أ.د رائده القطب

شكر وتقدير

يسر المجلس الأعلى للسكان أن يصدر النسخة الاولى من الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية، والتي تم إعدادها لتكون بمثابة آلية عملية يستخدمها المجلس في رصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية بنهج تنسيقي وتشاركي مع كافة الجهات المعنية، وذلك سعياً لتحقيق الأهداف المرجوة من الفرصة السكانية المرتقبة، والتي تتمثل في تحقيق الاستثمار الأمثل لعوائد الفرصة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في المملكة.

وفي هذا الصدد، فإننا نتوجه ببالغ الشكر والتقدير لكافة المؤسسات الرسمية والأهلية التي ساهمت بإخراج الخطة إلى حيز الوجود، والشكر موصول لشركة نحو التميز للاستشارات التي ساعدت في إعداد الخطة وفق نهج تشاركي بالتنسيق مع المجلس الاعلى للسكان . ونثمن عالياً جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمه المالي لإخراج هذه الوثيقة، كما ونخص بالشكر كل من السيدة أروى النجداوي والدكتوره منن حطاب لمراجعة الخطة وكذلك موظفي المجلس الأعلى للسكان اللذين عملوا على مراجعتها وتنقيحها وإخراجها بصورتها النهائية.

قائمة المشاركين في إعداد الخطة

فريق المجلس الأعلى للسكان

- الأستاذة الدكتورة رائده القطب/الأمين العام
- الآنسة هناء الصعوب
- الآنسة عطاف الحديد
- الآنسة سميرة حسن
- الآنسة منال الغزاوي
- السيدة رشا الأسطة
- السيدة رانيا العبادي
- الآنسة اسمى فشحو
- السيدة ختام وريكات
- السيد أمين جابر
- السيدة عبير الأحمد
- الأنسة ربى عطاالله

شركة نحو التميز للأستشارات

مراجعة الخطة:

- السيدة أروى النجداوي
- الدكتوره منن حطاب

الجهات الشريكة

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- وزارة تطوير القطاع العام
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الصحة
- وزارة النقل
- وزارة البيئة
- المؤسسة العامة للضمان الأجتماعي
- مؤسسة تشجيع الاستثمار
- دائرة متابعة الأداء الحكومي
- صندوق المعونة الوطنية
- المجلس الأعلى للشباب
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- هيئة تنظيم النقل البري
- اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون الأسرة
- وزارة التنمية الإجتماعية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة المالية
- وزارة العمل
- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة المياه والري
- المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
- دائرة الإحصاءات العامة
- صندوق التنمية والتشغيل
- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
- هيئة المناطق التنموية
- مجلس التشغيل والتدريب المهني والتقني

أولاً: الملخص التنفيذي

1. خلفية عامة

أطلق المجلس الأعلى للسكان في العام 2010 وثيقة "سياسات الفرصة السكانية" والتي بيّنت بأن الأردن يقف على أعتاب تحول ديموغرافي في التركيب العمري يصل ذروته بعد أقل من عقدين من الزمن وذلك عندما تتجاوز نسبة السكان في سن العمل نسبة المعالين بدرجة كبيرة، حيث يُتوقع أن تصل نسبة السكان في سن العمل إلى 69٪ بحلول العام 2030 نتيجة للتناقص التدريجي في معدلات الإنجاب خلال السنوات القادمة.

ويترتب على هذا التحول في التركيب العمري لسكان المملكة عدداً من المنافع التي يمكن تحقيقها حال توفر التخطيط والاستعداد اللازمين لتلك المرحلة. ومن هذا المنطلق فقد اعتمدت الوثيقة ثلاثة محاور من السياسات ذات العلاقة المباشرة بالانتفاع من الفرصة السكانية، وأوصت بتبنيها على المستوى الوطني وهي: سياسات تهدف إلى تحقق التحول الديموغرافي في التركيب العمري للسكان للوصول إلى فترة الفرصة السكانية، وسياسات للاستفادة من عوائد الفرصة السكانية من خلال توسيع سوق العمل وزيادة مرونته، وسياسات تعمل على تعزيز الحماية الاجتماعية والإعداد لمرحلة "ما بعد الفرصة".

وقد تم إقرار الوثيقة بموجب كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 25أ/21068/4/11، بتاريخ 2009/10/15 كوثيقة وطنية وتم تعميمها على كافة المؤسسات. ومن هنا برزت الحاجة لوضع خطة واضحة لمتابعة ورصد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تقيس مدى التقدم في تحقيق السياسات الواردة في وثيقة "سياسات الفرصة السكانية"، بالإضافة إلى عدد من السياسات التي تمت إضافتها مثل سياسات تطوير البنية التحتية والتي يمكن استخدامها من قبل المجلس الأعلى للسكان كأداة لنشر الوعي وكسب التأييد لدى الجهات المعنية، ورفد تكامل جهود التنمية كافة على المستوى الوطني.

2. الهدف العام للخطة

تهدف هذه الخطة إلى توفير آلية عملية يستخدمها المجلس الأعلى للسكان في رصد ومتابعة تحقق سياسات الفرصة السكانية بنهج تنسيقي وتشاركي مع كافة الجهات المعنية؛ وذلك سعياً لتحقيق الأهداف المرجوة من الفرصة السكانية المرتقبة، والتي تتمثل في تحقيق الاستثمار الأمثل لعوائد الفرصة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في المملكة. هذا وقد استندت نتائج وأهداف الخطة إلى التوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان.

3. منهجية العمل

انتهج المجلس الأعلى للسكان في إعداد خطة الرصد والمتابعة مبدأ العمل التشاركي مع مختلف الجهات الشريكة المعنية بتنفيذ سياسات الفرصة السكانية، والتعامل مع هذه الخطة على أنها أداة مرنة قابلة للتطبيق والتطوير خاصة أنها ترصد وتتابع انجازات وطنية على المدى الطويل، وبالتالي جاءت خطوات العمل كما هو موضح في الشكل رقم (1):

الشكل 1: منهجية العمل

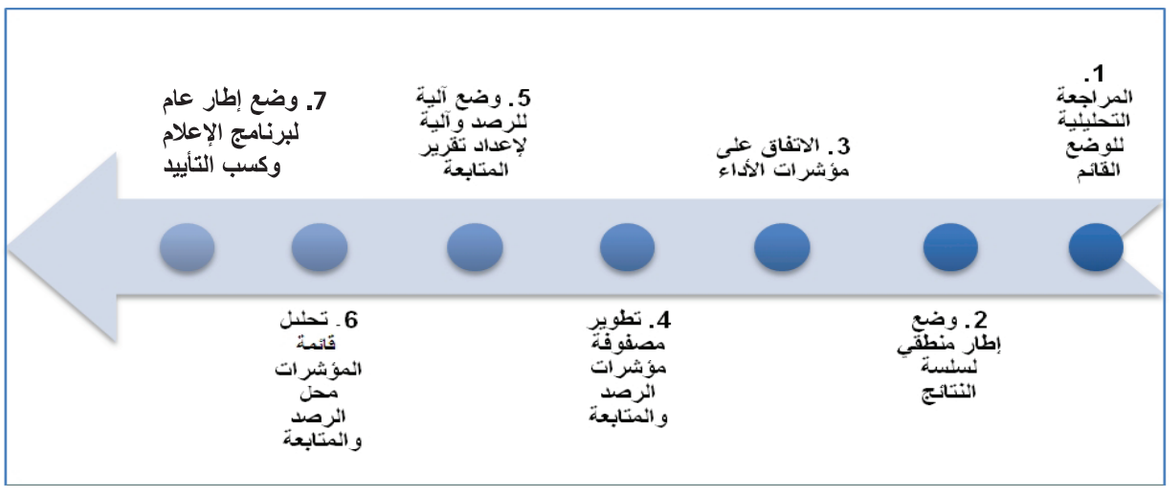

3 . 1 المراجعة التحليلية للوضع القائم

تم في هذه المرحلة إجراء تحليل مكتبي معمق للوثائق والاستراتيجيات والخطط التنفيذية المتوفرة ومن أهمها وثيقة سياسات الفرصة السكانية، ووثيقة الأجندة الوطنية الأردنية للأعوام (2006–2015)، ووثيقة رؤية الأردن 2020، والتقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية (2010) بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية واستراتيجيات الجهات الرئيسة المعنية بتلك السياسات، وذلك للوصول إلى تحديد التدخلات (الإجراءات والأنشطة التي من شأنها إحداث التغيير المستهدف بحسب سياسات الفرصة السكانية). هذا بالإضافة إلى مراجعة محاضر الاجتماعات التي كان المجلس الأعلى للسكان قد عقدها مع عدد من الجهات المعنية بسياسات الفرصة السكانية وكذلك تم الاطلاع على المراسلات التي أجراها المجلس الأعلى للسكان حول موضوع الفرصة السكانية في الأردن. ويوضح التقرير المفصل للخطة أهم الاستنتاجات التي أسفرت عنها عملية المراجعة التحليلية للوضع القائم، مع بيان أهم التحديات والتوصيات المقترحة للوصول إلى الفرصة السكانية. وقد نتج عن هذه المراجعة التحليلية وضع إطار منطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ سياسات الفرصة السكانية كما هو موضح في المرحلة التالية لمنهجية العمل.

3 . 2 وضع الإطار المنطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية

تم في هذه المرحلة وضع الإطار المنطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية وذلك حسب نهج الإدارة القائمة على النتائج. وقد تم التوصل إلى هذا الإطار المنطقي من خلال المراجعة التحليلية التي تم إجراؤها في المرحلة الأولى. وتضمن الإطار المنطقي تحديد الأثر الكلي المستهدف والنتائج الرئيسة التي تصب في تحقيقه، ومن ثم تحديد المخرجات المتوقعة من تدخلات الجهات المعنية ضمن كل نتيجة. وقد افترض الإطار المنطقي للخطة أن الأثر المنشود هو تحقيق رفاهية المواطن في ظل الفرصة السكانية من خلال إحراز ثلاث نتائج رئيسة هي:

- النتيجة الأولى: الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030.
- النتيجة الثانية: الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً.
- النتيجة الثالثة: الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة.

ويُقاس مدى التقدم في تحقيق كل من هذه النتائج الثلاث من خلال رصد وتتبع مؤشرات خاصة بكل من هذه النتائج بالإضافة إلى رصد وتتبع مدى التقدم في تحقيق مؤشرات مجموعة من المخرجات التي تندرج ضمن كل من النتائج الثلاث أعلاه وتدل على مدى تحقق كل منها. فالنتيجة الأولى (الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030) يندرج ضمنها مخرج واحد وهو (تحقيق التحول الديموغرافي من خلال بلوغ نسبة الإعالة العمرية أدنى مستوى لها)، بينما تندرج ضمن النتيجة الثانية (الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصاديا) خمسة مخرجات وهي: (بيئة تعليمية محفزة للبحث العلمي والإبداع)، و(بيئة أعمال محفزة للعمل والاستثمار والريادة) و(إقبال متزايد على العمل المهني والتقني)، و(إقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي)، و(ارتفاع مستمر في المشاركة الاقتصادية للمرأة). أما بالنسبة للنتيجة الثالثة (تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة)، فإنه يندرج ضمنها ثلاثة مخرجات وهي (التوسع والتحسن المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية المقدمة للمواطن)، و(التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي)، و(بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة).

ولا بد من الإشارة هنا إلى ما ورد في الأجندة الوطنية حول موضوع الرفاه الاجتماعي، حيث تمحورت توصيات الرفاه الاجتماعي حول ثلاث مجالات وهي الرعاية الصحية العامة والتي تصب ضمن النتيجة الأولى والنتيجة الثالثة من الخطة، ومكافحة الفقر ويصب ضمن النتيجة الثانية من الخطة، ومنافع الضمان الاجتماعي ويصب ضمن النتيجة الثالثة من الخطة. وعليه فإن هذه الخطة قد تم بناءها وتصميمها إنسجاماً مع الإطار العام للأجندة الوطنية الأردنية، وتماشياً مع البرنامج التنفيذي التنموي (2011–2013) لهذه الأجندة.

ويوضح شكل رقم (2) الإطار المنطقي بمستوياته الثلاث الأساسية (المخرجات والنتائج والأثر) وارتباط كل من تلك المستويات ببعضها.

الشكل 2: الإطار المنطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية

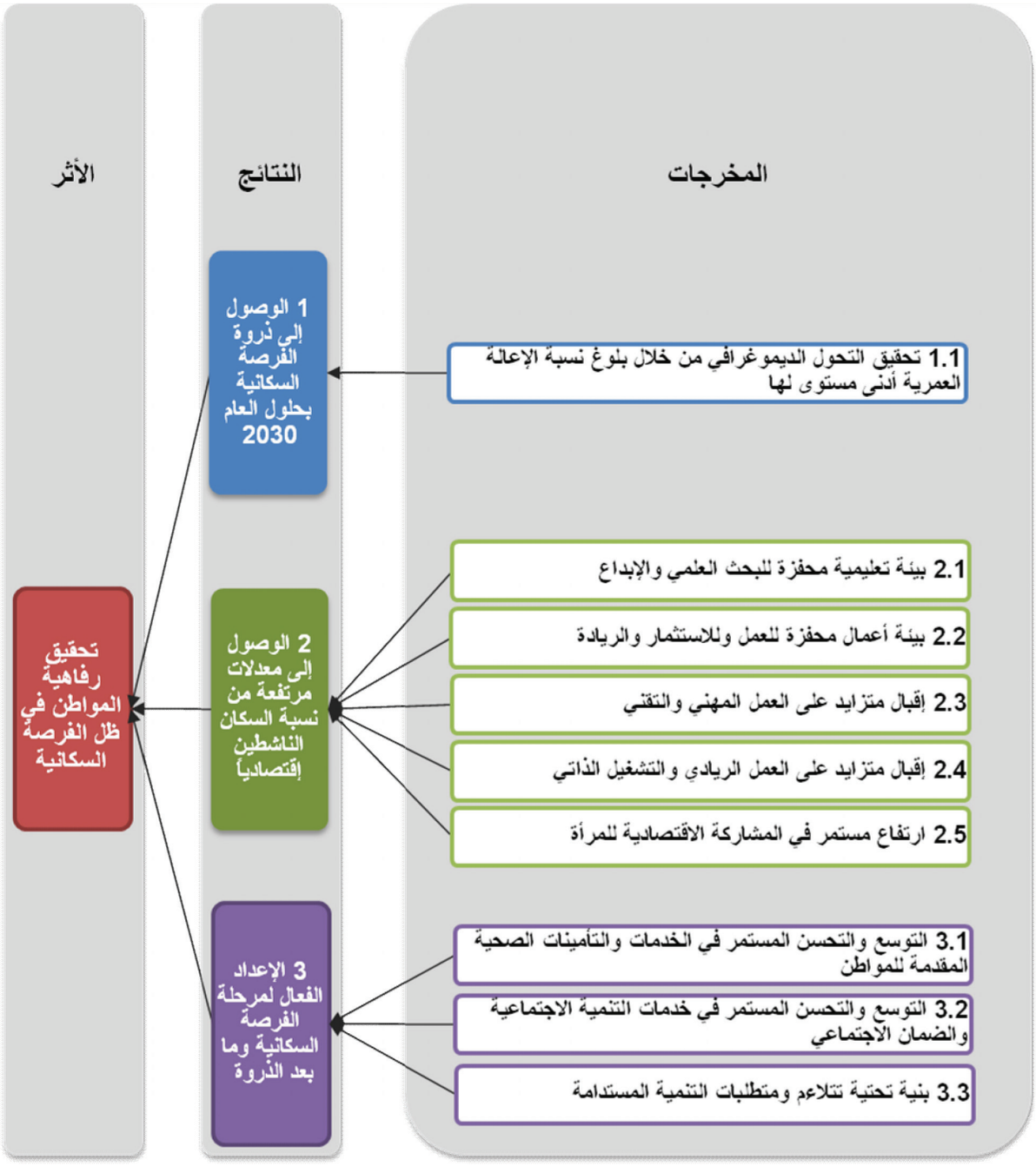

3.3 الاتفاق على مؤشرات الأداء

تم في هذه المرحلة تنسيب ضباط ارتباط يمثلون مؤسساتهم المعنية وعقد عدة اجتماعات فردية وجماعية معهم ليتم الاتفاق على أهم مؤشرات الأداء الخاصة بقياس تنفيذ سياسات الفرصة السكانية. وقد تم أيضا عقد عدة حلقات نقاشية مع مجالس التنمية المحلية الاستشارية والتنفيذية في جميع المحافظات لأخذ التغذية الراجعة من مختلف المعنيين بالتنمية المحلية على السياسات المطلوبة لتحقيق الاستفادة من الفرصة السكانية. وقد تم في هذه المرحلة تصنيف الجهات الشريكة حسب أدوارها في رصد مؤشرات الأداء وتوفير القيم المحدثة لتلك المؤشرات إلى جهات شريكة رئيسة وأخرى جهات مساندة، وذلك بالاعتماد على البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية (2011–2013) كمرجعية أساسية في تحديد الجهات الشريكة الرئيسة والمساندة.

4.3 تطوير مصفوفة مؤشرات الرصد والمتابعة

تم في هذه المرحلة تطوير مصفوفة مؤشرات الرصد والمتابعة التي تضمنت مؤشرات قياس الأداء ومصادر البيانات والإطار الزمني لكل من تلك المؤشرات لسنة الأساس لعام 2007 والقيم الحالية لعامي 2009 و2010 والمستهدفة لأعوام 2011 – 2013 الخاصة بالجهات المعنية الرئيسة والمساندة وذلك لضمان رصد ومتابعة التقدم على مختلف المستويات، بما يتفق مع البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية لتلك الأعوام، وتم مشاركتها مع جميع الجهات المعنية والاتفاق عليها. وتتضمن المصفوفة أيضا الأهداف الإستراتيجية والتي سيُعمل على تحقيق مؤشراتها للوصول إلى المخرجات المرتبطة بها، وبالتالي تحقيق النتائج المرجوة من تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية.

5.3 وضع آلية لرصد المؤشرات وآلية لإعداد تقرير الرصد والمتابعة

بعد أن تم وضع مصفوفة الرصد والمتابعة، تم وضع آلية لتنفيذ خطة الرصد لتكون منهجية المجلس الأعلى للسكان في رصد مؤشرات الأداء التي تبين مدى تحقق سياسات الفرصة السكانية بشكل سنوي (أنظر البند 4)، وآلية لإعداد تقرير الرصد والمتابعة لتكون منهجية المجلس في إعداد تقرير الرصد والمتابعة المنوي رفعه بشكل دوري وكل ثلاث سنوات لرئاسة الوزراء. وسيأتي هذا ضمن دليل الرصد والمتابعة لسياسات تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية. هذا وسيتم وضع الخطة التدريبية المناسبة والهادفة إلى تدريب ضباط الإرتباط وموظفي المجلس حول دليل وعملية الرصد والمتابعة.

3.6 تحليل قائمة المؤشرات محل الرصد والمتابعة

تم في هذه المرحلة إجراء تحليل لوضع المؤشرات محل الرصد والمتابعة، والخروج بأهم التحديات والفجوات وكذلك التداخلات المقترحة ضمن كل من النتائج الرئيسة الواردة في الإطار المنطقي. واعتمدت منهجية تحليل وضع المؤشرات على إجراء مقارنة تحليلية بقيم المؤشرات لسنة الأساس (2007) ومقارنتها بالقيم الحالية للمؤشرات (عام 2010). بالإضافة إلى مراجعة عدد من الدراسات القطاعية والتنموية ومنها البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية (2011–2013) ووثيقة الأجندة الوطنية الأردنية والتقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية (2010) وغيرها كخطط واستراتيجيات الوزارات والجهات المعنية وقانون الموازنة العامة الذي يعكس العديد من مؤشرات الآداء وقيمها الحالية والمستهدفة. وكان الهدف من وراء هذا التحليل هو إلقاء نظرة إستراتيجية شاملة لواقع الحال في كل من النتائج الثلاث من منظور الفرصة السكانية والتعرف على أهم التحديات والفجوات الإستراتيجية وكذلك مقترحات العمل (التداخلات المقترحة) بما يؤدي إلى تحقيق النتائج المنشودة في الإطار المنطقي بكفاءة وفعالية. كما اعتمدت منهجية التحليل بشكل رئيس على أخذ التغذية الراجعة من الجهات الشريكة حيث تم إرسال نماذج تتضمن الاستنتاجات الأولية للمسودة التي ستشكل نواة لتقرير المتابعة لضباط الارتباط وذلك لمراجعتها وإبداء الرأي حول تلك الاستنتاجات ومن ثم تم إدراج تلك الملاحظات والتغذية الراجعة في تقرير الرصد والمتابعة الأول للفترة (2007–2010).

3.7 وضع إطار عام لبرنامج الإعلام وكسب التأييد

تم في هذه المرحلة وضع إطار عام لبرنامج الإعلام وكسب التأييد لتكون أداة لزيادة الوعي وتعزيز التنسيق والتفاعل ما بين المجلس الأعلى للسكان والجهات الشريكة ضمن قنوات اتصالية متعددة ومفتوحة مع مختلف الجهات المعنية بتنفيذ سياسات الفرصة السكانية.

4. آلية رصد مؤشرات الأداء

سيتم إعداد دليل للرصد والمتابعة والذي سيتضمن: تحديد الإطار المؤسسي لنظام الرصد والمتابعة ليشمل أدوار ومهام ومسؤوليات الجهات المعنية برصد المؤشرات (المجلس الأعلى للسكان، اللجنة الوطنية التوجيهية لمتابعة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية، اللجنة الوطنية واللجنة الفنية للإسقاطات السكانية، مهام ضباط الارتباط لدى الجهات المعنية والجهات المساندة)، آلية وأدوات رصد المؤشرات وأسلوب تحليلها، تحديد مؤهلات الكوادر البشرية المطلوبة لعملية الرصد والمتابعة، والخطة التدريبية اللازمة لبناء وتنمية قدرات فريق العمل، بالإضافة إلى آلية ومنهجية إعداد التقرير وإقراره.

واعتمدت آلية الرصد على تشاركية العمل بين المجلس الأعلى للسكان والجهات الشريكة وذلك للتمكن من رصد مؤشرات الأداء التي تبين مدى تحقق سياسات الفرصة السكانية بكفاءة وفاعلية. وتتضمن آلية الرصد والمتابعة المقترحة القيام بالخطوات الإجرائية التالية:

1. يقوم المجلس الأعلى للسكان بإرسال نموذج خاص (ملحق رقم 2) مصمم خصيصاً لغاية الرصد والمتابعة، إلى ضباط ارتباط الجهات المعنية المدربين لتعبئة قيم المؤشرات محل الرصد والمدرجة ضمن مصفوفة الرصد والمتابعة المرفقة (ملحق رقم 1)، والقيام بتحليل المنجزات وبيان المعيقات وتوصيات التحسين من وجهة نظر مؤسساتهم. وهذا يكون في وقت يتم الاتفاق عليه مع تلك الجهات، ومن المقترح أن يكون ذلك في بداية كل عام لرصد قيم مؤشرات العام السابق. وهذا الإجراء من شأنه تمكين المجلس الأعلى للسكان من تحليل الأسباب الجوهرية الكامنة وراء تراجع أو تحسن مؤشرات الآداء المرتبطة بسياسات الفرصة السكانية، الأمر الذي يساعد المجلس في الخروج بالتوصيات والمقترحات المناسبة وتقديمها للجهات المعنية بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتقوم بدورها باتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة.

2. تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد المجلس الأعلى للسكان بغالبية قيم المؤشرات المحدثة على اعتبار أن معظم المؤشرات الواردة في مصفوفات الرصد والمتابعة قد وردت أيضاً ضمن البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية وبالتالي فإن وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقوم برصدها. وسيعمل المجلس الأعلى للسكان على التنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول آلية تحديث قيم المؤشرات سنوياً من خلال الربط الالكتروني بين الوزارة والمجلس.

3. أما المؤشرات التي لا ترد في البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية وبالتالي لا ترصدها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فسيعمل المجلس الأعلى للسكان على رصد القيم المحدّثة لهذه المؤشرات من خلال ضباط الارتباط لدى الجهات المعنية (كلما كان ذلك ضرورياً) لتحديث قيم المؤشرات الخاصة بها وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للاسقاطات السكانية وفريقها الفني ومن ثم إرسال تلك المؤشرات إلى المجلس الأعلى للسكان وذلك بحسب المصفوفة المرفقة (ملحق رقم 1).

5. آلية إعداد تقرير الرصد والمتابعة

كما هو الحال في آلية الرصد فقد اعتمدت آلية إعداد تقرير الرصد والمتابعة على تشاركية العمل بين المجلس الأعلى للسكان والجهات الشريكة. وتتضمن آلية الرصد والمتابعة القيام بالخطوات الإجرائية التالية:

1. يتم تشكيل لجنة توجيهية لتوجيه سير عمل آلية الرصد وآلية إعداد تقرير الرصد والمتابعة، والتواصل مع صانعي القرار في الجهات المعنية لضمان تحقيق الإنجاز المطلوب يقوم المجلس الأعلى للسكان بتحليل قيم المؤشرات المحدثة ضمن إطار تقرير الرصد والمتابعة الدوري وبالرجوع إلى السلسلة الزمنية للتقرير وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للاسقاطات السكانية وفريقها الفني للبناء على ما تم رصده سابقاً وذلك بهدف تتبع مدى التقدم في الإنجاز. حيث يتم تحليل البيانات المحدثة لقيم المؤشرات محل الرصد ومقارنتها مع قيم المؤشرات للفترة الزمنية السابقة وذلك للتعرف على مدى التقدم في تحقيق السياسات والأسباب وراءها من حيث تغيره أو بقائه ثابتاً والمعوقات أو المعززات لهذا الأمر، وذلك من خلال تعبئة بنود النموذج الخاص بعملية الرصد والمتابعة.
2. يتم إرسال مسودة التقرير الأولي إلى ضباط الارتباط للمراجعة والتغذية الراجعة.
3. يتم تعديل المسودة المعدة في بند (2) في ضوء ملاحظات ومراجعات ضباط الارتباط.
4. يعقد المجلس الأعلى للسكان لقاء سنوي للجنة التوجيهية ويضم اللقاء أيضاً ضباط ارتباط الجهات الشريكة والمعنية بهدف مناقشة التقرير وتحديد أسباب النمو أو التراجع في قيم المؤشرات الخاصة لكل منهم، وكذلك الوقوف على أهم التحديات والمخاطر واقتراح التوصيات حول التدخلات المقترحة.
5. يتم إعداد تقرير الرصد والمتابعة بشكل دوري كل ثلاث سنوات لقياس النتائج الرئيسة الواردة في الإطار المنطقي وعرضه على اللجنة التوجيهية بهدف تحديد التوصيات التي من شأنها تحفيز الإنجاز.
6. تقر اللجنة التوجيهية التقرير ويُرفع لمجلس الوزراء لاعتماده ولمخاطبة الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق السياسات.
7. يعمل المجلس على نشر التقرير الذي تم إقراره من رئاسة الوزراء من خلال أساليب مختلفة تهدف إلى تحفيز الإنجاز وتأكيد أهمية تنفيذ السياسات المطلوبة.

6. أهم التوصيات لتنفيذ الخطة

تمثلت أهم التوصيات التي ستساعد في تنفيذ الخطة بما يلي:

- أهمية وجود لجنة توجيهية تُعنى بتوجيه سير العمل لمخرجات خطة رصد ومتابعة سياسات الفرصة السكانية والإشراف على إعداد تقرير الرصد والمتابعة المنوي إصداره من قبل المجلس الأعلى للسكان بشكل دوري ليكون بمثابة أداة فعالة تسلط الضوء مبكراً وبشكل مسبق على مدى تحقق الأهداف المرجوة، وبيان المنجزات أو أوجه القصور، وبالتالي توجيه التوصيات المناسبة للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المطلوبة التي من شأنها تسريع الإنجاز.

- ضرورة قيام المجلس الأعلى للسكان واللجنة الوطنية للإسقاطات السكانية بمتابعة خطة الرصد والمتابعة بالتنسيق مع الجهات المعنية لوضع قيم مؤشرات مستهدفة على المدى الطويل تتناسب مع الإسقاطات السكانية ضمن سيناريو الفرصة وبخاصة للنتائج المرجوة من محاور السياسات الثلاث، مما سيساعد في تقييم مدى تحقق تلك النتائج والأثر المتوقع.

- أن يتم الاعتماد على منهجية الإطار المنطقي المشار إليه سابقاً في إعداد تقرير الرصد والمتابعة لتسهيل عملية التقييم وتتبع الانجاز بشكل دوري.

- أن يتم إصدار التقرير دورياً، كل ثلاث سنوات، تماشياً مع البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية والخطط الإستراتيجية للمؤسسات المختلفة والتي تم الاتفاق على إعدادها ضمن إطار زمني مماثل، وأيضا كي يتمكن التقرير من رصد مؤشرات قياس الأداء عبر فترة زمنية معقولة تسمح بحدوث تغييرات ملموسة.

- أن يقوم المجلس الأعلى للسكان بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بشأن آلية تحديث قيم المؤشرات سنوياً على اعتبار أن معظم المؤشرات الواردة في مصفوفات الرصد والمتابعة قد وردت أيضا ضمن البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية للأعوام 2011–2013 وأن يتم تحديث المؤشرات من خلال الربط الالكتروني بين الوزارة والمجلس. علماً بأن وزارة التخطيط والتعاون الدولي قامت بتطوير نظام ادارة المعلومات (MIS) من اجل متابعة التنفيذ في البرنامج التنفيذي التنموي 2011–2013 ، ويتمتع النظام بمرونة ويستخدم في عمليات التخطيط والمتابعة، مما يسهل مهمة المجلس الأعلى للسكان في عملية رصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية.

- أن يقوم المجلس الأعلى للسكان بتتبع القيم المحدّثة للمؤشرات التي لم ترد في البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية للأعوام 2011–2013، من خلال ضباط الارتباط في الجهات المعنية وبحسب المصفوفة المرفقة (ملحق رقم 1).

- استكمال المؤشرات غير المتوفرة في مصفوفة الرصد والمتابعة، وذلك بهدف تطوير مؤشرات قادرة على قياس جودة التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي، وهنا نوصي بأن تقوم الوزارات المعنية بإجراء الدراسات اللازمة لقياس مدى تقدّم جودة التعليم من خلال استخدام مؤشرات أداء نوعية وكمية معاً، علماً بأن المؤشرات النوعية يمكن قياسها من خلال ربط عملية تطوير المناهج المدرسية أو الجامعية بالتحصيل العلمي للطلاب. كما ان مؤشر "نتائج الثانوية العامة" يعد مؤشراً ملموساً لقياس جودة التعليم في المدارس.

ثانياً: خلفية عامة

أطلق المجلس الأعلى للسكان في العام 2010 وثيقة بعنوان "سياسات الفرصة السكانية" والتي بينت بأن معدلات الإنجاب في الأردن ستبدأ تدريجياً بالتناقص[1] خلال السنوات القادمة، مما يمهد لما يسمى بـ"فترة الفرصة السكانية" والتي تبدأ عندما تنمو الشريحة السكانية من فئة الأعمار (15 – 64 سنة) بسرعة تتفوق على نسب نمو الفئات المعالة دون الخامسة عشرة وفوق 64 عاماً. ويترتب على هذا التغير في التركيب الديموغرافي لسكان المملكة عدداً من المنافع التي يمكن تحقيقها حال توفر التخطيط والاستعداد اللازمين للاستجابة المناسبة لحصول التغير الديموغرافي المنتظر في تركيب السكان والفرصة السكانية المرافقة لهذا التغيير[2]. وتشير التقديرات الرسمية الواردة في وثيقة السياسات إلى أن التحول الديموغرافي سيصل ذروته بعد عقدين وذلك عندما تتجاوز نسبة سكان الأردن في أعمار القوى العاملة نسبة المعالين بدرجة كبيرة، حيث أنه يُتوقع أن يكون 69٪ من السكان في أعمار القوى العاملة في ذروة الفرصة السكانية المؤمل الوصول إليها عام 2030.

ومن هذا المنطلق فقد اعتمدت الوثيقة مجموعة من السياسات ذات العلاقة المباشرة بتحقيق والانتفاع من الفرصة السكانية، وأوصت بتبنيها واتباعها على المستوى الوطني للوصول والانتفاع من الفرصة السكانية المرتقبة. وقد توزعت هذه السياسات على ثلاثة محاور رئيسة هي:

- المحور الأول: سياسات تحقيق التحول الديموغرافي في التركيب العمري للسكان للوصول إلى فترة الفرصة السكانية: وذلك من خلال زيادة فعالية برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بهدف تحقيق معدل الإنجاب المستهدف والبالغ 2,1 مولود للمرأة الواحدة في عام 2030، مروراً بمعدل الإنجاب المستهدف للخطة الوطنية للصحة الإنجابية (المرحلة الثانية) والبالغ 3,5 مولود لكل إمرأة في سن الإنجاب في عام 2012.
- المحور الثاني: سياسات للاستفادة من عوائد الفرصة السكانية: وذلك عن طريق تفعيل سياسات توسيع سوق العمل وزيادة مرونته وزيادة الانفتاح الاقتصادي وسياسات تعبئة المدخرات وحفز الاستثمار.
- المحور الثالث: سياسات الحماية الاجتماعية والإعداد لمرحلة "ما بعد الفرصة": من خلال التركيز على ضرورة تغطية وشمول القوى العاملة بتأمينات الضمان الاجتماعي لا سيما مرحلة الشيخوخة. بالإضافة إلى الالتزام بالإصلاحات لبرامج التقاعد المختلفة ودعم الجهود المبذولة لاستحداث تأمينات جديدة مثل تأمين الأمومة والتعطل عن العمل وتطوير خدمات الصحة الوقائية والعلاجية للمسنين.

[1] لم يطرأ أي انخفاض في مستويات الإنجاب كما كان متوقعا ومستهدفا حسب نتائج مسوح السكان والصحة الأسرية- للاعوام 2002 و 2007 و2009.
[2] المصدر: الفرصة السكانية، وثيقة سياسات (2009) المجلس الأعلى للسكان

وقد تم اعتماد الوثيقة بموجب كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 25أ/21068/4/11، بتاريخ 2009/10/15، والذي تضمن الموافقة على "وثيقة سياسات الفرصة السكانية" وإقرارها كوثيقة وطنية وتعميمها عل كافة المؤسسات. ومن هنا برزت الحاجة لوضع خطة واضحة لرصد ومتابعة المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التي تقيس مدى التقدم في تحقيق السياسات الواردة في وثيقة "سياسات الفرصة السكانية"، بالإضافة إلى عدد من السياسات التي تمت إضافتها مثل سياسات تطوير البنية التحتية، والتي يمكن استخدامها من قبل المجلس الأعلى للسكان كأداة لنشر الوعي وكسب التأييد لدى الجهات المعنية؛ ورفد تكامل جهود التنمية كافة على المستوى الوطني.

ثالثاً: الهدف العام للخطة

تهدف هذه الخطة إلى توفير آلية عملية يستخدمها المجلس الأعلى للسكان في رصد ومتابعة تحقق سياسات الفرصة السكانية بنهج تنسيقي وتشاركي مع كافة الجهات المعنية؛ وذلك سعياً لتحقيق الأهداف المرجوة من الفرصة السكانية المرتقبة، والتي تتمثل في تحقيق الاستثمار الأمثل لعوائد الفرصة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في المملكة.

هذا وقد استندت نتائج وأهداف الخطة بالأساس إلى التوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان وهي:

الهدف الأول: تحسين بيئة سياسات السكان والتنمية الداعمة للفرصة السكانية.
الهدف الثاني: رفع مستوى التأثير في القرارات المتعلقة بالسكان والتنمية الهادفة للانتفاع بالفرصة السكانية.
الهدف الثالث: رفع مستوى التنسيق مع المعنيين.
الهدف الرابع: رفع مستوى الوعي لدى المعنيين بقضايا السكان والتنمية.
الهدف الخامس: زيادة جودة مخرجات المجلس.
الهدف السادس: رفع قدرات موظفي المجلس.
الهدف السابع: رفع كفاءة عمليات المجلس.

وتوضح الأشكال رقم (6أ)،(6ب)،(6ج) لاحقاً كيفية ارتباط كافة نتائج وأهداف الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية بالتوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس.

من جهة أخرى، وبهدف تعزيز نهج العمل التشاركي مع مختلف الجهات الشريكة المعنية بتنفيذ سياسات الفرصة السكانية، وتفعيل الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية، فقد تم بتاريخ 2011/10/3 إقرار تشكيل كل من:

- **اللجنة الوطنية التوجيهية لمتابعة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية** برئاسة عطوفة أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبحيث يكون الأمين العام للمجلس الأعلى للسكان نائباً للرئيس ومقرراً للجنة، وعضوية الأمناء العامين والمدراء في المؤسسات التي شاركت في تطوير "وثيقة سياسات الفرصة السكانية 2009" إضافة إلى ممثلين القطاع الأهلي والخاص الذين شاركوا سابقاً في إعداد هذه الوثيقة ضماناً لاستمرارية العمل.

أما مهام هذه اللجنة فتشمل ما يلي:

1. القيام بتوجيه عملية رصد ومتابعة مؤشرات سياسات تحقق واستثمار الفرصة السكانية وتحديث المؤشرات بشكل دوري بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للإسقاطات السكانية لتتماشى مع الإستراتيجيات وخطط العمل على المستوى الوطني والمؤسسي.
2. القيام بتوجيه عملية إعداد تقارير المتابعة "للخطة الوطنية لرصد ومتابعة سياسات تحقق واستثمار الفرصة السكانية".
3. مراجعة ومناقشة مسودة التقرير مع ضباط الإرتباط لتحديد أسباب النمو أو التراجع في قيم المؤشرات الخاصة لكل مؤسسة، والوقوف على أهم التحديات والمخاطر واقتراح التوصيات حول التدخلات المقترحة.
4. القيام بدور رئيس في التواصل مع صانعي القرار في الجهات المعنية لضمان تنفيذ سياسات الفرصة السكانية من أجل الوصول إلى الآداء المطلوب وحسب السلسلة الزمنية المحددة للتقرير.
5. الإقرار النهائي لتقرير المتابعة "للخطة الوطنية لرصد ومتابعة سياسات تحقق واستثمار الفرصة السكانية" قبل رفعه إلى رئاسة الوزراء.
6. أية أعمال أخرى يتم تكليفهم بها.

- **اللجنة الوطنية للإسقاطات السكانية** برئاسة عطوفة مدير عام دائرة الإحصاءات العامة وبحيث يكون الأمين العام للمجلس الأعلى للسكان نائباً للرئيس ومقرراً للجنة، بالإضافة لعضوية ممثلين عن المؤسسات الوطنية المعنية.

أما مهام هذه اللجنة فتشمل ما يلي:

1. القيام بتوجيه عملية التخطيط لتنفيذ الإسقاطات السكانية بما يلبي احتياجات المؤسسات المختلفة للخروج بإسقاطات سكانية دقيقة وموثوقة ومعتمدة يمكن التخطيط والبناء عليها.
2. الإشراف على الفريق الفني للإسقاطات السكانية في دورهم بالخروج بقيم المؤشرات المستهدفة لضمان دقة الإسقاطات من حيث البيانات/المدخلات، وتوفير البيانات التفصيلية الضرورية لها وإقرار الفرضيات/السيناريوهات المناسبة.
3. الإقرار النهائي للإسقاطات السكانية ونشرها.

رابعاً: منهجية العمل

انتهج المجلس الأعلى للسكان في إعداد خطة الرصد والمتابعة مبدأ العمل التشاركي مع مختلف الجهات الشريكة المعنية بتنفيذ سياسات الفرصة السكانية، والتعامل مع هذه الخطة على أنها أداة مرنة قابلة للتطبيق والتطوير خاصة أنها ترصد وتتابع انجازات وطنية على المدى الطويل، وبالتالي جاءت خطوات العمل كما هو موضح في الشكل رقم (3):

الشكل 3: منهجية العمل

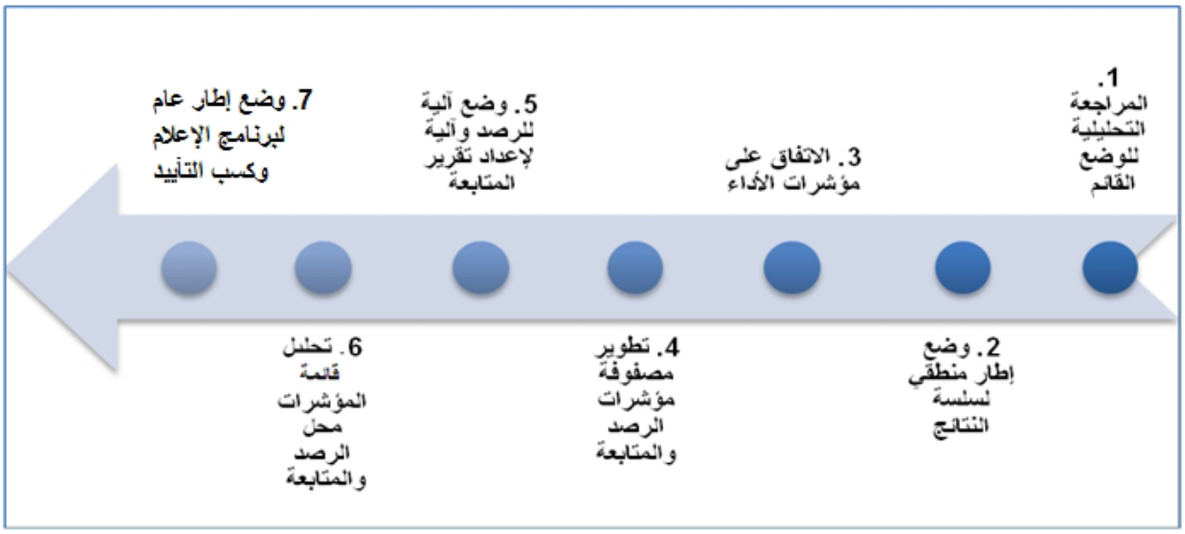

1 . 4 المراجعة التحليلية للوضع القائم

تم في هذه المرحلة إجراء تحليل مكتبي معمق للوثائق والاستراتيجيات والخطط التنفيذية المتوفرة ومن أهمها وثيقة سياسات الفرصة السكانية، ووثيقة الأجندة الوطنية الأردنية للأعوام (2006–2015)، ووثيقة رؤية الأردن 2020، والتقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية (2010) بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية واستراتيجيات الجهات الرئيسة المعنية بتلك السياسات، وذلك للوصول إلى تحديد التدخلات (الإجراءات والأنشطة التي من شأنها إحداث التغيير المستهدف بحسب سياسات الفرصة السكانية). هذا بالإضافة إلى مراجعة محاضر الاجتماعات التي كان المجلس الأعلى للسكان قد عقدها مع عدد من الجهات المعنية بسياسات الفرصة السكانية وكذلك تم الاطلاع على المراسلات التي أجراها المجلس الأعلى للسكان حول موضوع الفرصة السكانية في الأردن.

وقد أسفرت عملية المراجعة التحليلية للوضع القائم عن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1.1. 4 ملخص استنتاجات الوضع القائم بالنسبة للنتيجة الأولى (الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030)

هناك تباطؤ في تحقيق القيم المستهدفة للمؤشرات ذات الارتباط بالنتيجة الأولى، حيث أن مؤشر نسبة السكان في الفئة العمرية (15–64) بقي ثابتاً تقريباً حول ما نسبته 59.5٪ ولم يتغير خلال السنوات الخمس الأخيرة، هذا علاوة على ثبات معدل الإنجاب الكلي/الوطني منذ عام 2002 حول ما نسبته 3.7٪، الأمر الذي يشكل تحدياً للطرح الذي يتضمنه سيناريو الفرصة السكانية الوارد في وثيقة سياسات الفرصة السكانية والذي يفترض بأن معدلات الإنجاب ستتناقص تدريجياً حتى تصل إلى 2.1 مولود للمرأة الواحدة في سن الإنجاب بحلول العام 2030. وعليه فإن تحقيق النتيجة الأولى والتي تمثل نجاح الأردن في تحقيق التحول الديموغرافي المؤدي لفترة الفرصة السكانية يتطلب بذل المزيد من الجهود الرامية إلى نشر الوعي وكسب التأييد حول أهمية خفض معدلات الإنجاب ورفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة من أجل الوصول إلى تحقيق الفرصة السكانية، وتأتي الخطة الوطنية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بأهدافها ومدخلاتها والمؤشرات التي يجب الوصول إليها أساس لتحقيق هذه المعدلات والتي تعالج التحديات التي تواجه هذا التوجه ومنها: مستوى الإدراك والأعراف السائدة لدى شريحة عريضة من المقبلين على الزواج حول مفهوم تنظيم الأسرة، النقص في الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية، ضعف مشاركة القطاع الخاص في التوعية والإرشاد لخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، هذا فضلاً عن المخاطر التي قد تحدث نتيجة حدوث هجرات قسرية جديدة وغير متوقعة.

كما يجب الاهتمام بمعدل العمر المتوقع عند الولادة والعمل على رفعه إلى 75 سنة، وذلك من أجل رفع نسبة فئة الناشطين إقتصادياً وخفض نسبة الإعالة من خلال الاهتمام بالصحة العامة للمواطن عبر مراحل حياته المختلفة، والعمل على تعزيز السلوكيات الصحية والغذائية السليمة لدى جميع الفئات، مع التركيز على فئة الشباب لتبني أنماط حياة صحية تضمن صحة الشاب ليكون ناشطا اقتصاديا ومنتجا في المستقبل وتقلل من نسبة الإصابة بالأمراض، وترفع من مؤشر معدل العمر المتوقع عند الولادة ، مما يؤدي بالنهاية إلى خفض نسبة الإعالة وتحسين الكثير من المؤشرات الصحية والاقتصادية على المستوى الوطني.

2.1. 4 ملخص استنتاجات الوضع القائم بالنسبة للنتيجة الثانية (تحقيق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً)

على الرغم من اتجاه معدل البطالة إلى الانخفاض التدريجي إلا أنه لا يزال يعتبر مرتفعاً مقارنة مع العديد من دول المنطقة والعالم، حيث بلغت نسبة البطالة في عام 2007 ما معدله 13.1٪ وانخفضت لتصل إلى 12.5٪ في عام 2010. أن تحقيق هذه النتيجة بفعالية يتطلب وضع قيم مستهدفة بعيدة المدى للمؤشرات في ضوء الإسقاطات السكانية وفق سيناريو الفرصة السكانية، وكذلك معالجة بعض القضايا الهامة ضمن هذه النتيجة والتي تتعلق بمدى مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الفعلية. وعلى الرغم من تحقيق الأردن انجازات كبيرة في مجال التعليم، إلا أن هناك حاجة للالتفات إلى نوعية وجودة التعليم في مختلف المراحل التعليمية، بالإضافة إلى التحديات المتمثلة في ضعف مصادر وآليات التمويل لدعم وتحفيز المشاريع الريادية المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وضعف إقبال الأردنيين على العمل المهني والتقني، وتدني مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى التحديات والمخاطر التي تفرضها حالة عدم الاستقرار في ظل التقلبات السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط والتي قد تؤثر سلباً على المناخ الاستثماري أو على حجم الاستثمارات العربية والأجنبية في الأردن على المدى القريب والمتوسط.

3.1. 4 ملخص استنتاجات الوضع القائم بالنسبة للنتيجة الثالثة (تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة)

على الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهده الأردن في السنوات الأخيرة في مؤشرات القطاع الصحي وفي عدة قطاعات فرعية للبنية التحتية مثل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والإسكان والطرق وغيرها، إلا أن متطلبات ومعطيات الفرصة السكانية تتطلب إيلاء اهتمام أكبر بمواضيع التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتطوير البنية التحتية في المناطق النائية.

وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة الفقر والتي أرست نهجها الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، إلا أن نسبة الفقر المطلق في الأردن والبالغة (13٪) تعتبر مرتفعة بالنسبة للدول الأخرى. ومن جهة أخرى، تشير البيانات الرسمية الصادرة عن مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى أن نسبة المسجلين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين لا زالت متدنية حيث بلغت في عام 2010 ما نسبته 54٪ مقابل 46.7٪ لعام 2007، وقد نمت هذه النسبة بشكل ملحوظ بفضل جهود المؤسسة الرامية إلى توسعة مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل أكبر شريحة ممكنة من المؤسسات والشركات والأشخاص ضمن معظم المحافظات، وتهدف المؤسسة ضمن خطتها الإستراتيجية إلى تحقيق النسبة 70٪ مع نهاية عام 2013، هذا بالإضافة للتوجه إلى تغطية تأمينات البطالة والأمومة مع مطلع شهر أيلول 2011.

وبناء على ما تقدم، فقد نتج عن عملية المراجعة التحليلية وضع إطار منطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ سياسات الفرصة السكانية كما هو موضح في المرحلة التالية لمنهجية العمل.

2. 4 وضع الإطار المنطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية

تم في هذه المرحلة وضع الإطار المنطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية وذلك حسب نهج الإدارة القائمة على النتائج. وقد تم التوصل إلى هذا الإطار المنطقي من خلال المراجعة التحليلية التي تم إجراؤها في المرحلة الأولى. وتضمن الإطار المنطقي تحديد الأثر الكلي المستهدف والنتائج الرئيسة التي تصب في تحقيقه، ومن ثم تحديد المخرجات المتوقعة من تدخلات الجهات المعنية ضمن كل نتيجة. وقد افترض الإطار المنطقي للخطة أن الأثر المنشود هو تحقيق رفاهية المواطن في ظل الفرصة السكانية من خلال إحراز ثلاث نتائج رئيسة هي:

- النتيجة الأولى: الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030.
- النتيجة الثانية: الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً.
- النتيجة الثالثة: الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة.

وقد افترض الإطار المنطقي للخطة أن الأثر المنشود هو تحقيق رفاهية المواطن في ظل الفرصة السكانية من خلال إحراز ثلاث نتائج رئيسة تترجم السياسات الواردة في وثيقة سياسات الفرصة السكانية كما يبين الشكل التالي:

الشكل 4: تصميم الإطار المنطقي للنتائج بناءاً على السياسات الواردة في وثيقة سياسات الفرصة السكانية

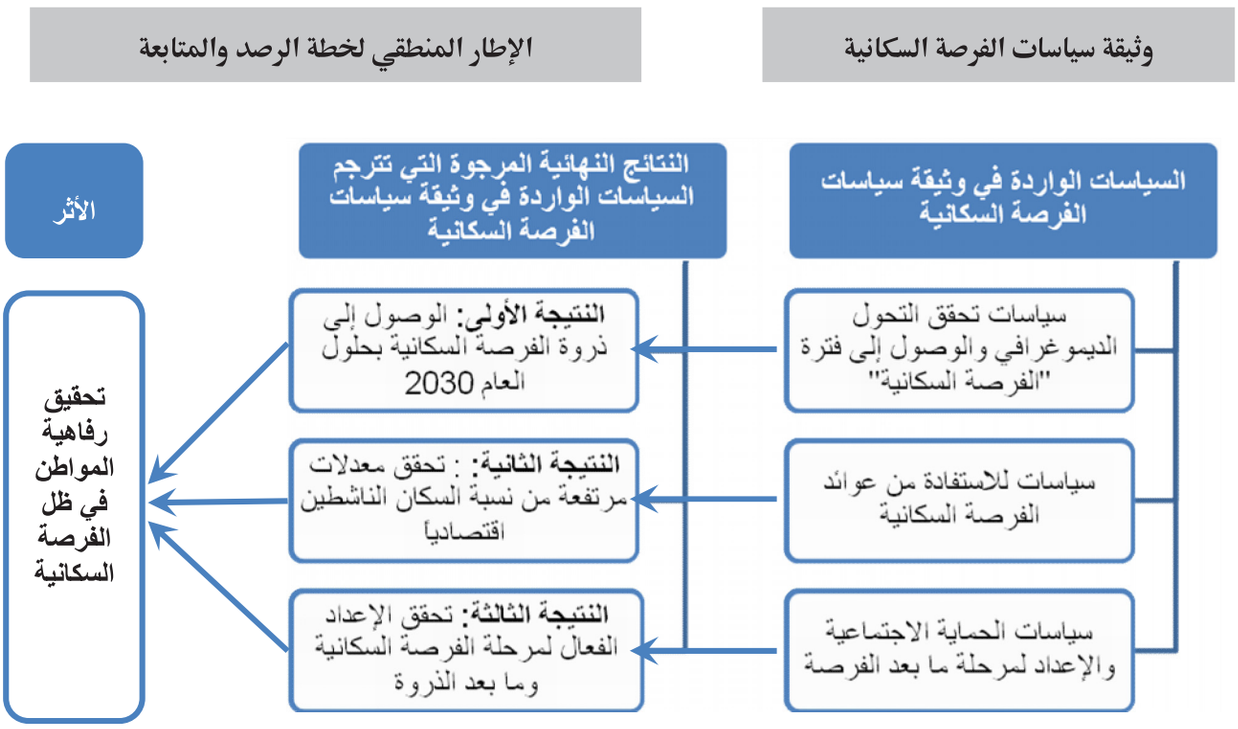

ووفقاً للشكل (4) ، فقد تم وضع النتيجة الأولى وهي (الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030) لتعبر عن (سياسات تحقق التحول الديموغرافي والوصول إلى فترة "الفرصة السكانية")، وكذلك الأمر بالنسبة للنتيجة الثانية (تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً) لتعبر عن (سياسات للاستفادة من عوائد الفرصة السكانية)، والنتيجة الثالثة (تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة) لتعبر عن (سياسات الحماية الإجتماعية والإعداد لمرحلة ما بعد الفرصة). وقد حدد الإطار المنطقي المخرجات التي من شأنها أن تحقق كل من النتائج.

ويُقاس مدى التقدم في تحقيق كل من هذه النتائج الثلاث من خلال رصد وتتبع مؤشرات خاصة بكل من هذه النتائج بالإضافة إلى رصد وتتبع مدى التقدم في تحقيق مؤشرات مجموعة من المخرجات التي تندرج ضمن كل من النتائج الثلاث وتدل على مدى تحقق كل منها.

ويندرج تحت النتيجة الأولى (الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030) يندرج ضمنها مخرج واحد وهو (تحقيق التحول الديموغرافي من خلال بلوغ نسبة الإعالة العمرية أدنى مستوى لها)، بينما تندرج ضمن النتيجة الثانية (الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصاديا) خمسة مخرجات وهي: (بيئة تعليمية محفزة للبحث العلمي والإبداع)، و(بيئة أعمال محفزة للعمل والاستثمار والريادة) و(إقبال متزايد على العمل المهني والتقني)، و(إقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي)، و(ارتفاع مستمر في المشاركة الاقتصادية للمرأة). أما بالنسبة للنتيجة الثالثة (تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة)، فإنه يندرج ضمنها ثلاثة مخرجات وهي (التوسع والتحسن المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية المقدمة للمواطن)، و(التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي)، و(بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة).

ولا بد من الإشارة هنا إلى ما ورد في الأجندة الوطنية حول موضوع الرفاه الاجتماعي، حيث تمحورت توصيات الرفاه الاجتماعي حول ثلاث مجالات وهي الرعاية الصحية العامة والتي تصب ضمن النتيجة الأولى والنتيجة الثالثة من الخطة، ومكافحة الفقر ويصب ضمن النتيجة الثانية من الخطة، ومنافع الضمان الاجتماعي ويصب ضمن النتيجة الثالثة من الخطة. وعليه فإن هذه الخطة قد تم بناءها وتصميمها إنسجاماً مع الإطار العام للأجندة الوطنية الأردنية، وتماشياً مع البرنامج التنفيذي التنموي (2011–2013) لهذه الأجندة.

ويوضح شكل رقم (5) الإطار المنطقي بمستوياته الثلاث الأساسية (المخرجات والنتائج والأثر) وارتباط كل من تلك المستويات ببعضها.

الشكل 5: الإطار المنطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية

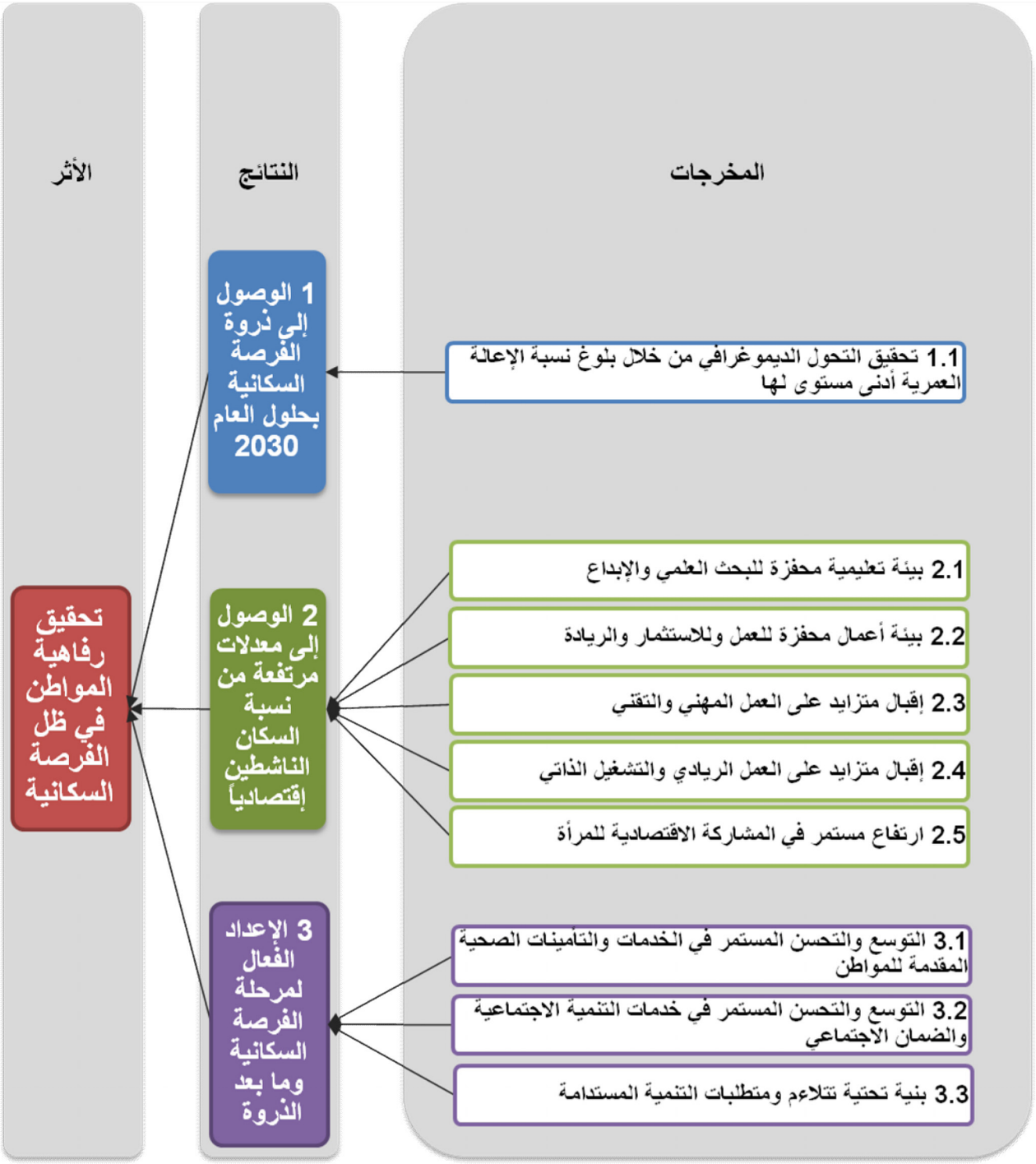

وقد تم تصميم الإطار المنطقي للنتائج بحيث يكون متسقاً ومترابطاً مع التوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان. وتوضح الأشكال (6.ا / 6.ب / 6.ج) التالية التوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان وعلاقتها بالنتائج الرئيسة الثلاث الواردة في الإطار المنطقي للخطة:

الشكل 6.أ: التوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان وعلاقتها بالنتائج الرئيسة الثلاث

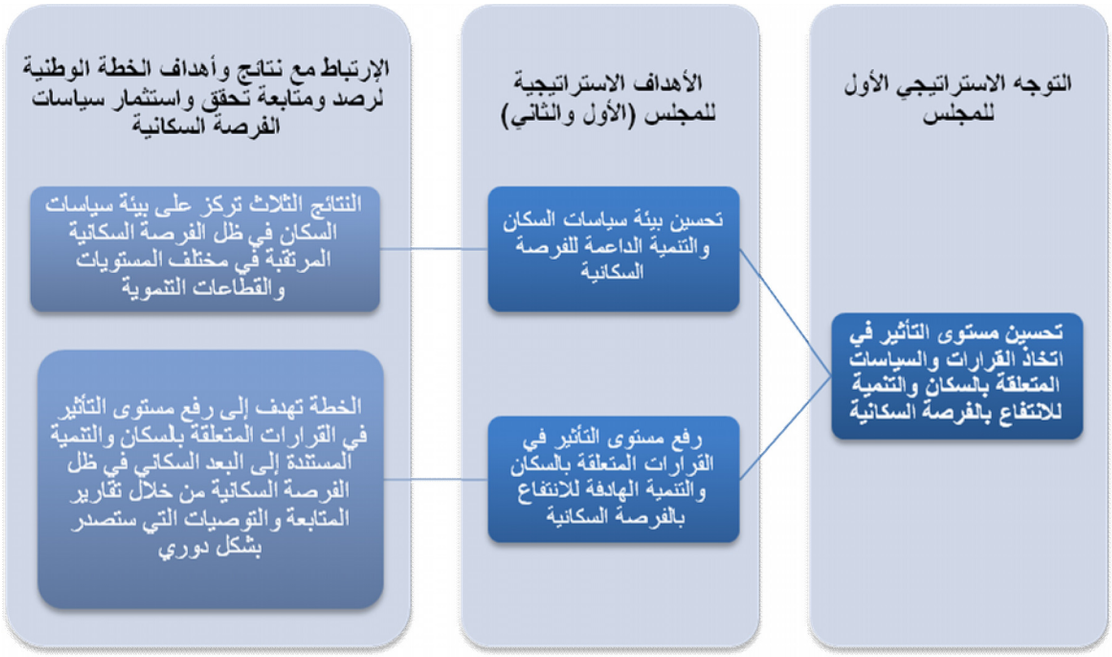

يظهر من الشكل (6.أ) أن النتائج الثلاث للإطار المنطقي تركز جميعها وبشكل رئيس على تحسين بيئة سياسات السكان والتنمية الداعمة للفرصة السكانية وكذلك على رفع مستوى التأثير في القرارات المتعلقة بالسكان والتنمية الهادفة للانتفاع بالفرصة السكانية. فالنتيجة الأولى تتعلق بتحقيق التحول الديموغرافي وذلك من خلال التركيز على قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وزيادة وتعميق الوعي بهذه القضايا من خلال أدوار أهم الجهات المعنية بهذا المجال مثل وزارة الصحة ودور الإعلام وأنشطة المجلس الأعلى للسكان من خلال الخطة الوطنية للصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة . بينما تركز النتيجتان الثانية والثالثة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للفرصة السكانية المرتقبة وهي تضم أهدافاً ومؤشرات تركز على تعظيم العوائد المتوقعة من الفرصة السكانية المرتقبة. وفي هذا الإطار فإنه من شأن الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية أن تمكن المجلس الأعلى للسكان من رصد ومتابعة بيئة سياسات السكان والتنمية الداعمة للفرصة السكانية من جميع الجوانب التنموية بحيث يعمل على رفع مستوى التأثير في القرارات المتعلقة بالسكان لدى جميع الجهات المعنية بالفرصة السكانية المرتقبة.

الشكل (6.ب) التوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان وعلاقتها بالنتائج الرئيسة الثلاث

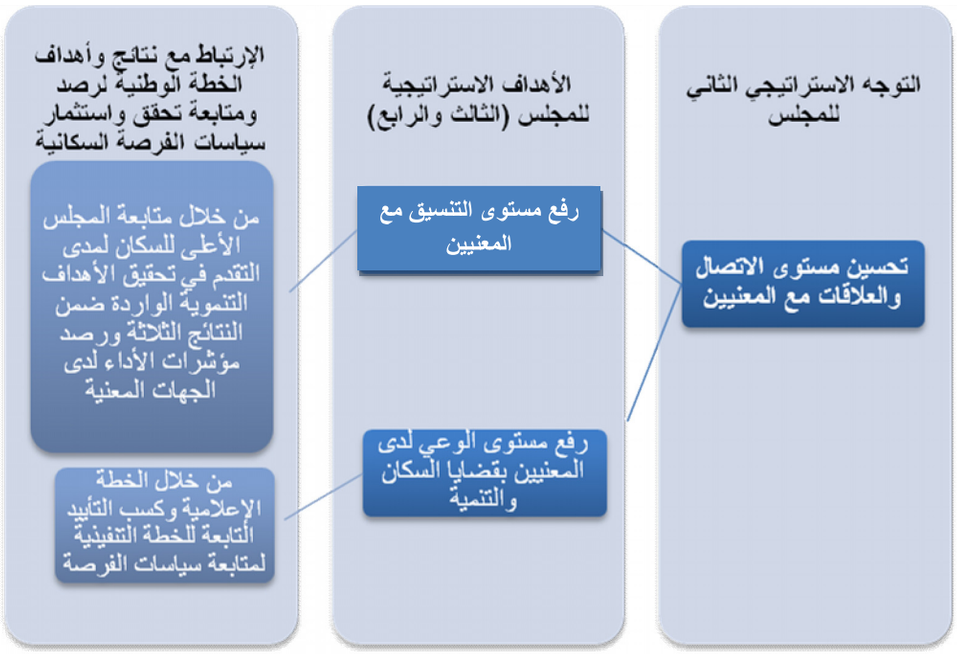

يوضح الشكل (6.ب) مدى ارتباط الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية بالتوجه الاستراتيجي الثاني للمجلس الأعلى للسكان والهدفين الاستراتيجيين الثالث والرابع. فالخطة التنفيذية ستمكن المجلس الأعلى للسكان من رصد ومتابعة أهداف ومؤشرات الأداء لدى الجهات المعنية بالتنمية على مختلف المستويات ذات العلاقة بالفرصة السكانية، الأمر الذي سيتضمن تنسيقاً وتعاوناً مع تلك الجهات المعنية مما سيؤدي إلى رفع مستوى التعاون مع المعنيين كما ينص الهدف الاستراتيجي الثالث للمجلس. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الخطة تتضمن خطة إعلامية تحدد مدى الاتصال والفئات المستهدفة وطبيعة أنشطة الاتصال مع الجهات المعنية ومؤشرات الأداء الخاصة بالاتصال والتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية ضمن كل نتيجة من النتائج الثلاث للإطار المنطقي، الأمر الذي سيسهم أيضاً في رفع مستوى التعاون مع المعنيين (الهدف الاستراتيجي الثالث للمجلس) ورفع مستوى الوعي لدى المعنيين بقضايا السكان والتنمية (الهدف الاستراتيجي الرابع للمجلس).

الشكل (6.ج) التوجهات والأهداف الإستراتيجية للمجلس الأعلى للسكان وعلاقتها بالنتائج الرئيسة الثلاث

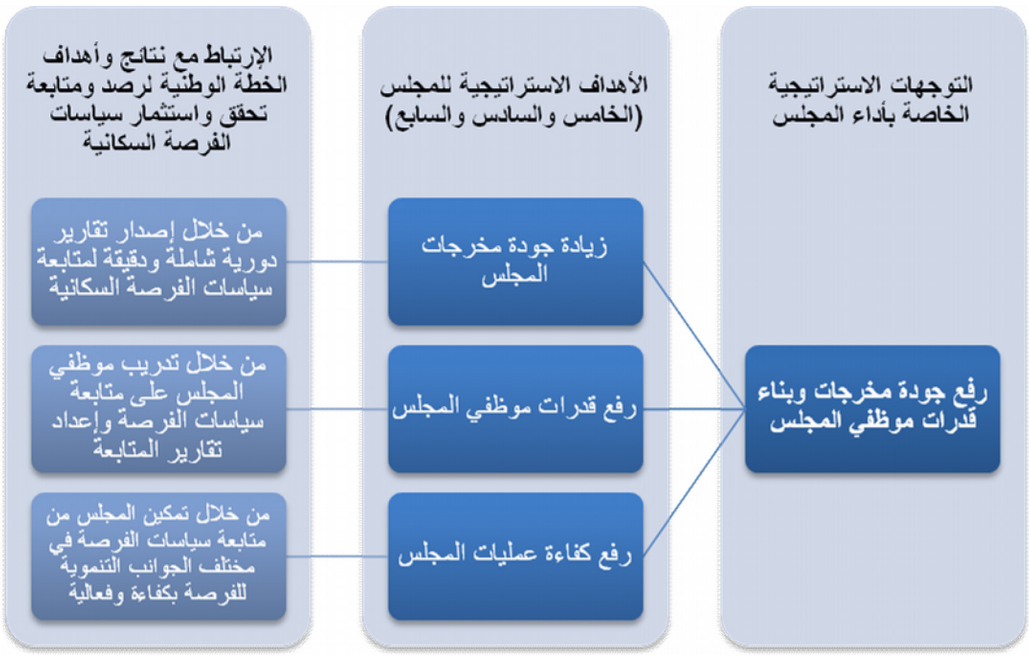

كما يوضح الشكل (6.ج) كيفية مساهمة الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار الفرصة السكانية بشكل كبير في رفع جودة مخرجات وبناء قدرات موظفي المجلس (بما ينسجم مع التوجهات الإستراتيجية الخاصة بأداء المجلس) وتحقيق الهدف الاستراتيجي الخامس للمجلس (زيادة جودة مخرجات المجلس) حيث ستمكن الخطة المجلس من إصدار تقارير متابعة دورية شاملة ودقيقة لسياسات الفرصة السكانية في مختلف المستويات والجوانب التنموية ذات العلاقة بالفرصة السكانية المرتقبة ضمن النتائج الثلاث الرئيسة. كما ترتبط الخطة أيضاً بالهدف الاستراتيجي السادس للمجلس (رفع قدرات موظفي المجلس)، حيث تم تدريب وبناء قدرات الموظفين المعنيين في المجلس على رصد ومتابعة مؤشرات الأداء الواردة في مصفوفات الرصد والمتابعة المدرجة في الخطة، وكذلك على إعداد ورفع تقارير المتابعة بشكل دوري. وأخيراً، فإنه من شأن الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية أن تسهم بشكل فعال في تعزيز آداء المجلس لمهامه، حيث أنها ستمكن المجلس من متابعة سياسات الفرصة السكانية بشكل مركز يستهدف مؤشرات محددة في مختلف القطاعات ذات العلاقة بالفرصة، مما يجعل دور المجلس أكثر فعالية وكفاءة في رصد مدى التقدم أو التراجع في تحقيق سياسات الفرصة السكانية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى رفع كفاءة عمليات المجلس وبالتالي الإسهام في تحقيق الهدف الاستراتيجي السابع.

3 . 4 الاتفاق على مؤشرات الأداء

تم في هذه المرحلة تنسيب ضباط ارتباط يمثلون مؤسساتهم المعنية وعقد عدة اجتماعات فردية وجماعية معهم ليتم الاتفاق على أهم مؤشرات الأداء الخاصة بقياس تنفيذ سياسات الفرصة السكانية. وقد تم أيضا عقد عدة حلقات نقاشية مع مجالس التنمية المحلية الاستشارية والتنفيذية في جميع المحافظات لأخذ التغذية الراجعة من مختلف المعنيين بالتنمية المحلية على السياسات المطلوبة لتحقيق الاستفادة من الفرصة السكانية. وقد تم في هذه المرحلة تصنيف الجهات الشريكة حسب أدوارها في رصد مؤشرات الأداء وتوفير القيم المحدثة لتلك المؤشرات إلى جهات شريكة رئيسة وأخرى جهات مساندة، وذلك بالاعتماد على البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية (2011–2013) كمرجعية أساسية في تحديد الجهات الشريكة الرئيسة والمساندة.

4 . 4 تطوير مصفوفة مؤشرات الرصد والمتابعة

تم في هذه المرحلة تطوير مصفوفة مؤشرات الرصد والمتابعة التي تضمنت مؤشرات قياس الأداء ومصادر البيانات والإطار الزمني لكل من تلك المؤشرات لسنة الأساس لعام 2007 والقيم الحالية لعامي 2009 و2010 والمستهدفة لأعوام 2011 – 2013 الخاصة بالجهات المعنية الرئيسة والمساندة وذلك لضمان رصد ومتابعة التقدم على مختلف المستويات، بما يتفق مع البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية لتلك الأعوام. وتم مشاركتها والاتفاق عليها من قبل جميع الجهات المعنية. وتتضمن المصفوفة أيضا الأهداف الإستراتيجية والتي سيُعمل على تحقيق مؤشراتها للوصول إلى المخرجات المرتبطة بها، وبالتالي تحقيق النتائج المرجوة من تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد، إلى أن هناك بعض المؤشرات التي لا يوجد لها قيم مستهدفة في الوقت الآني، وذلك يعود إما لعدم قيام الجهة المعنية باعتماد قيم مستهدفة لهذه المؤشرات التي يتم احتسابها محلياً، أو لعدم اختصاص أي من الجهات المعنية محلياً في وضع القيم المستهدفة، كما هو الحال في المؤشرات المتعلقة بالتنافسية، والتي يتم عادة احتسابها ونشرها من قبل جهات دولية متخصصة في احتساب هذه المؤشرات لفترات زمنية حالية دون اعتماد قيم مستهدفة.

هذا وسيقوم المجلس الأعلى للسكان بمتابعة هذا الموضوع مع الجهات المعنية لاستكمال القيم اللازمة لمصفوفة الرصد والمتابعة لتمكين المجلس من القيام بدوره على أكمل وجه، وفي حال تعذر الحصول على قيم مستهدفة للمؤشرات مدار البحث، سوف يقوم المجلس بإعلام دولة رئيس الوزراء/رئيس المجلس الأعلى للسكان بذلك، لأخذ الموافقة على إسقاط هذه المؤشرات من المصفوفة بسبب عدم إمكانية رصدها ومتابعتها، حيث أن أهم مقومات مؤشرات المتابعة والتقييم أن تكون قابلة للقياس ضمن الفترة الزمنية المحددة مسبقاً وذلك لرصد التحسن أو التراجع الذي حصل في أداء المؤشر.

4 .5 وضع آلية لرصد المؤشرات وآلية لإعداد تقرير الرصد والمتابعة

بعد أن تم وضع مصفوفة مؤشرات الرصد والمتابعة، تم وضع آلية لتنفيذ خطة الرصد لتكون منهجية المجلس الأعلى للسكان في رصد مؤشرات الأداء التي تبين مدى تحقق سياسات الفرصة السكانية بشكل سنوي (أنظر البند 4)، وآلية لإعداد تقرير الرصد والمتابعة لتكون منهجية المجلس في إعداد تقرير الرصد والمتابعة المنوي رفعه بشكل دوري وكل ثلاث سنوات لرئاسة الوزراء. وسيأتي هذا ضمن دليل الرصد والمتابعة لسياسات تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية الذي سيعده المجلس الأعلى للسكان بالتشارك كع المؤسسات المعنية.

4 .6 تحليل قائمة المؤشرات محل الرصد والمتابعة

تم في هذه المرحلة إجراء تحليل لوضع المؤشرات محل الرصد والمتابعة، والخروج بأهم التحديات والفجوات وكذلك التداخلات المقترحة ضمن كل من النتائج الرئيسة الواردة في الإطار المنطقي. واعتمدت منهجية تحليل وضع المؤشرات على إجراء مقارنة تحليلية بقيم المؤشرات لسنة الأساس (2007) ومقارنتها بالقيم الحالية للمؤشرات (عام 2010). بالإضافة إلى مراجعة عدد من الدراسات القطاعية والتنموية ومنها البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية (2011–2013) ووثيقة الأجندة الوطنية الأردنية والتقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية (2010) وغيرها. وكان الهدف من وراء هذا التحليل هو إلقاء نظرة إستراتيجية شاملة لواقع الحال في كل من النتائج الثلاث من منظور الفرصة السكانية والتعرف على أهم التحديات والفجوات الإستراتيجية وكذلك مقترحات العمل (التداخلات المقترحة) بما يؤدي إلى تحقيق النتائج المنشودة في الإطار المنطقي بكفاءة وفعالية. كما اعتمدت منهجية التحليل بشكل رئيس على أخذ التغذية الراجعة من الجهات الشريكة حيث تم إرسال نماذج تتضمن الاستنتاجات الأولية للمسودة التي ستشكل نواة لتقرير المتابعة لضباط الارتباط وذلك لمراجعتها وإبداء الرأي حول تلك الاستنتاجات ومن ثم تم إدراج تلك الملاحظات والتغذية الراجعة في تقرير الرصد والمتابعة الأول الذي تم إعداده للفترة قيد الدراسة (2007– 2010).

4 .7 وضع إطار عام لبرنامج الإعلام وكسب التأييد

تم في هذه المرحلة وضع برنامج الإعلام وكسب التأييد لتكون أداة لزيادة الوعي وتعزيز التنسيق والتفاعل ما بين المجلس الأعلى للسكان والجهات الشريكة ضمن قنوات اتصالية متعددة ومفتوحة مع مختلف الجهات المعنية بتنفيذ سياسات الفرصة السكانية.

خامساً: آلية رصد ومتابعة مؤشرات الاداء وآلية إعداد تقرير الرصد والمتابعة

1.5 مقدمة

تم تطوير آلية الرصد والمتابعة لتكون منهجية المجلس الأعلى للسكان في تتبع مدى تحقق سياسات الفرصة السكانية ومتابعة العمل والتأكد من وضوح الأدوار. وبناءاً على ذلك فإن آلية الرصد والمتابعة تتطلب توضيح أدوار الأطراف والجهات ذات العلاقة والمعنية باستقصاء وتتبع المؤشرات.

2.5 الخطوات الإجرائية للرصد والمتابعة:

1.2.5 آلية رصد مؤشرات الأداء

تعتبر آلية رصد مؤشرات الأداء جزءاً من دليل الرصد والمتابعة والذي سيتضمن: تحديد الإطار المؤسسي لنظام الرصد والمتابعة ليشمل أدوار ومهام ومسؤوليات الجهات المعنية برصد المؤشرات (المجلس الأعلى للسكان، اللجنة الوطنية التوجيهية لمتابعة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية، اللجنة الوطنية واللجنة الفنية للإسقاطات السكانية، مهام ضباط الارتباط لدى الجهات المعنية والجهات المساندة)، آلية وأدوات رصد المؤشرات وأسلوب تحليلها، تحديد مؤهلات الكوادر البشرية المطلوبة لعملية الرصد والمتابعة، والخطة التدريبية اللازمة لبناء وتنمية قدرات فريق العمل، بالإضافة إلى آلية ومنهجية إعداد التقرير وإقراره.

واعتمدت آلية الرصد على تشاركية العمل بين المجلس الأعلى للسكان والجهات الشريكة وذلك للتمكن من رصد مؤشرات الأداء التي تبين مدى تحقق سياسات الفرصة السكانية بكفاءة وفاعلية. وتتضمن آلية الرصد والمتابعة المقترحة القيام بالخطوات الإجرائية التالية:

1. يقوم المجلس الأعلى للسكان بإرسال نموذج خاص (ملحق رقم 2) مصمم خصيصاً لغاية الرصد والمتابعة إلى ضباط ارتباط الجهات المعنية المدربين لتعبئة قيم المؤشرات محل الرصد والمدرجة ضمن مصفوفة الرصد والمتابعة المرفقة (ملحق رقم 1)، والقيام بتحليل المنجزات وبيان المعيقات وتوصيات التحسين من وجهة نظر مؤسساتهم. وهذا يكون في وقت يتم الاتفاق عليه مع تلك الجهات، ومن المقترح أن يكون ذلك في بداية كل عام لرصد قيم مؤشرات العام السابق. وهذا الإجراء من شأنه تمكين المجلس الأعلى للسكان من تحليل الأسباب الجوهرية الكامنة وراء تراجع أو تحسن مؤشرات الآداء المرتبطة بسياسات الفرصة السكانية، الأمر الذي يساعد المجلس في الخروج بالتوصيات والمقترحات المناسبة وتقديمها للجهات المعنية بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتقوم بدورها باتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة.

2. تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد المجلس الأعلى للسكان بغالبية قيم المؤشرات المحدثة على اعتبار أن معظم المؤشرات الواردة في مصفوفات الرصد والمتابعة قد وردت أيضاً ضمن البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية وبالتالي فإن وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقوم برصدها. وسيعمل المجلس الأعلى للسكان على التنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول آلية تحديث قيم المؤشرات سنوياً من خلال الربط الالكتروني بين الوزارة والمجلس.

3. أما المؤشرات التي لا ترد في البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية وبالتالي لا ترصدها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فسيعمل المجلس الأعلى للسكان على رصد القيم المحدّثة لهذه المؤشرات من خلال ضباط الارتباط لدى الجهات المعنية (كلما كان ذلك ضرورياً) لتحديث قيم المؤشرات الخاصة بها ومن ثم إرسال تلك المؤشرات إلى المجلس الأعلى للسكان وذلك بحسب المصفوفة المرفقة (ملحق رقم 1).

5 .2.2 آلية إعداد تقرير الرصد المتابعة

كما هو الحال في آلية الرصد فقد اعتمدت آلية إعداد تقرير الرصد والمتابعة على تشاركية العمل بين المجلس الأعلى للسكان والجهات الشريكة. وتتضمن آلية الرصد والمتابعة القيام بالخطوات الإجرائية التالية (جدول 1) :

1. يتم تشكيل لجنة توجيهية لتوجيه سير عمل آلية الرصد وآلية إعداد تقرير الرصد والمتابعة، والتواصل مع صانعي القرار في الجهات المعنية لضمان تحقيق الإنجاز المطلوب يقوم المجلس الأعلى للسكان بتحليل قيم المؤشرات المحدثة ضمن إطار تقرير الرصد والمتابعة الدوري وبالرجوع إلى السلسلة الزمنية للتقرير للبناء على ما تم رصده سابقاً وذلك بهدف تتبع مدى التقدم في الإنجاز. حيث يتم تحليل البيانات المحدثة لقيم المؤشرات محل الرصد ومقارنتها مع قيم المؤشرات للفترة الزمنية السابقة وذلك للتعرف على مدى التقدم في تحقيق السياسات والأسباب وراءها من حيث تغيره أو بقائه ثابتاً والمعوقات أو المعززات لهذا الأمر، وذلك من خلال تعبئة بنود النموذج الخاص بعملية الرصد والمتابعة.
2. يتم إرسال مسودة التقرير الأولي إلى ضباط الارتباط للمراجعة والتغذية الراجعة.
3. يتم تعديل المسودة المعدة في بند (2) في ضوء ملاحظات ومراجعات ضباط الارتباط.
4. يعقد المجلس الأعلى للسكان لقاء سنوي للجنة التوجيهية ويضم اللقاء أيضاً ضباط ارتباط الجهات الشريكة والمعنية بهدف مناقشة التقرير وتحديد أسباب النمو أو التراجع في قيم المؤشرات الخاصة لكل منهم، وكذلك الوقوف على أهم التحديات والمخاطر واقتراح التوصيات حول التدخلات المقترحة.
5. يتم إعداد تقرير الرصد والمتابعة بشكل دوري كل ثلاث سنوات لقياس النتائج الرئيسة الواردة في الإطار المنطقي وعرضه على اللجنة التوجيهية بهدف تحديد التوصيات التي من شأنها تحفيز الإنجاز.

6. **تقر اللجنة التوجيهية التقرير ويُرفع لمجلس الوزراء لاعتماده ولمخاطبة الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق السياسات.**
7. **يعمل المجلس على نشر التقرير الذي تم إقراره من رئاسة الوزراء من خلال أساليب مختلفة تهدف إلى تحفيز الإنجاز وتأكيد أهمية تنفيذ السياسات المطلوبة.**

الجدول 1: الإطار الزمني لآلية الرصد والمتابعة وإعداد تقرير الرصد والمتابعة السنوي

الإجراءات	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	المخرجات	السنة الأولى (2011)				السنة الثانية (2012)				السنة الثالثة (2013)				السنة الرابعة (2014)			
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
تزويد المجلس إلكترونياً بغالبية قيم المؤشرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	حصول المجلس على القيم المحدثة لغالبية المؤشرات																
إرسال استمارة خاصة إلى ضباط ارتباط الجهات المعنية للحصول على القيم المحدثة للمؤشرات التي لا تزودها وزارة التخطيط بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للسقاطات السكانية وفريقها الفني	المجلس الأعلى للسكان	إرسال استمارة تعبئة قيم المؤشرات (مصفوفة الرصد والمتابعة) لضباط ارتباط الجهات المعنية																
تحليل قيم المؤشرات ضمن إطار تقرير الرصد والمتابعة الدوري للتعرف على مدى التقدم في تحقيق السياسات	المجلس الأعلى للسكان واللجنة التوجيهية	مسودة التقرير الأولي للمتابعةوأولي																
إرسال مسودة التقرير الأولي إلى ضباط الإرتباط للمراجعة والتغذية الراجعة	المجلس الأعلى للسكان	الحصول على التغذية الراجعة من الشركاء																
تعديل المسودة الأولية لتقرير المتابعة في ضوء التغذية الراجعة من الشركاء	المجلس الأعلى للسكان	مسودة التقرير النهائي للمتابعة																
عقد لقاء سنوي للجنة التوجيهية وضباط الإرتباط للجهات الشريكة بهدف مناقشة التقرير	المجلس الأعلى للسكان	الحصول على التغذية الراجعة من الشركاء																
إعداد تقرير الرصد والمتابعة بشكله النهائي ورفعه كل ثلاث سنوات لرئاسة الوزراء	المجلس الأعلى للسكان	رفع تقرير المتابعة لرئاسة الوزراء ونشره																

سادساً: الإطار العام لبرنامج الإعلام وكسب التأييد

1. 6 مقدمة

تأتي أهمية برنامج الإعلام وكسب التأييد من حيث كونها تشكل أداة تمكن المجلس الأعلى للسكان من تحديد المداخلات الاتصالية الرئيسية التي يتعين على المجلس تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الشريكة، بالإضافة إلى كونها تمثل أداة متابعة تسهم في تحقيق النتائج المستهدفة من خطة رصد ومتابعة التقدم في مؤشرات الأداء لسياسات الفرصة السكانية.

وحيث أن المجلس الأعلى للسكان هو جهة عليا معنية برصد ومتابعة مؤشرات أداء سياسات الفرصة السكانية وتنسيق جهود الجهات الشريكة المختلفة التي ترمي إلى تنفيذ تلك السياسات، فإنه من الضروري تعزيز الإتصال مع تلك الجهات وكسب التأييد لتبني توصيات خطة رصد ومتابعة التقدم في مؤشرات الأداء لسياسات الفرصة السكانية بهدف إدخال الخطة حيز التنفيذ، وتعزيز قدرة المجلس على مراقبة ومتابعة مدى الالتزام بتبني وتنفيذ هذه التوصيات.

2. 6 أهداف برنامج الإعلام وكسب التأييد

بناءاً على ما تقدم فإن الهدف الرئيس لهذه الخطة هو توفير أداة لزيادة الوعي وتعزيز التنسيق والتفاعل ما بين المجلس الأعلى للسكان والجهات الشريكة، ترمي إلى إطلاع تلك الجهات على مستجدات الوضع فيما يتعلق بسير الأداء والأدوار التي يتعين على كل من تلك الجهات أن تقوم بها لتحقيق النتائج المرجوة، وذلك من خلال قنوات اتصال متعددة ومفتوحة مع مختلف الجهات المعنية بتنفيذ سياسات الفرصة السكانية. وبالتالي يمكن تلخيص أهداف هذه الخطة بكل مما يلي:

- تعريف كل جهة من الجهات الرسمية المعنية بدورها ومسؤولياتها المتوقعة في ترجمة وتنفيذ توصيات خطة الرصد والمتابعة.
- تعريف وسائل الإعلام والجمهور عموماً بهذه التوصيات.
- كسب تأييد مجلس الوزراء لإلزام سائر الجهات الرسمية المعنية بتبني هذه التوصيات ضمن خطط عملها، وإتاحة المجال أمام المجلس الأعلى للسكان لرصد ومتابعة التقدم في مؤشرات الأداء لسياسات الفرصة السكانية، والإسهام في تنسيق الأدوار والجهود، وإصدار تقرير الرصد والمتابعة الدوري.

3. 6 الجمهور المستهدف

تتمثل الخطوة الأولى بتحديد الجمهور المستهدف، بحيث يتم في ضوء ذلك تحديد الوسيلة الأفضل والصيغة الأفضل لإيصال الرسائل المطلوبة إلى ذلك الجمهور.

يتمثل الجمهور المستهدف الرئيس بكل من الجهات التالية:

- مجلس الوزراء.
- الجهات الشريكة المعنية بتنفيذ التوصيات.
- الجهات الاعلامية (التقليدية/ الجديدة (مثل وسائط الإعلام والاتصال الإجتماعي الإلكترونية وغيرها).

4.6 الجهات الشريكة

اما الجهات الشريكة المعنية بتنفيذ التوصيات فيمكن تحديدها حسب نتائج خطة الرصد والمتابعة كما هو موضح في الجدول (2)

الجدول 2: الجهات الشريكة المعنية بتنفيذ التوصيات

النتائج	المخرجات	الجهات المعنية الرئيسة	الجهات المساندة
النتيجة الأولى: الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030	1.1 تحقق التحول الديموغرافي من خلال بلوغ نسبة الإعالة العمرية (الديموغرافية) أدنى مستوى لها	وزارة الصحة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة
النتيجة الثانية: تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً	2.1 بيئة تعليمية محفزة للبحث العلمي والإبداع	– وزارة التربية والتعليم – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
	2.2 بيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة الصناعة والتجارة مؤسسة تشجيع الاستثمار	هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية
	2.3 إقبال متزايد على العمل المهني والتقني	مؤسسة التدريب المهني وزارة العمل	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
	2.4 إقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي	وزارة العمل	وزارة الصناعة والتجارة صندوق التنمية والتشغيل مؤسسات الإقراض الميكروي
	2.5 ارتفاع مستمر ومؤثر في المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية	وزارة العمل	وزارة التنمية الاجتماعية اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وزارة التخطيط والتعاون الدولي
النتيجة الثالثة: تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة على أصعدة الرفاه الإجتماعي والبنية التحتية	3.1 التوسع والتحسن المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية المقدمة للمواطن	وزارة الصحة	المجلس الصحي العالي الخدمات الطبية الملكية المستشفيات الجامعية والخاصة هيئة التأمين
	3.2 التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الإجتماعي	وزارة التنمية الاجتماعية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
	3.3 بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة	وزارة الأشغال العامة والإسكان المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وزارة النقل وزارة المياه والري وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزارة البيئة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي

5. 6 قنوات وأدوات الاتصال

لغايات التعريف والترويج لتوصيات المجلس الأعلى للسكان فيمكن استخدام قنوات وأدوات الاتصال الموضحة في الجدول (3) وتوضح الجداول رقم (4، 5 ، 6) خطة العمل المقترحة للاعلام وكسب التأييد وذلك وفقاً للنتائج المتوقعة :

الجدول 3: قنوات وأدوات الاتصال

قناة / أداة الاتصال	الشرح
1. الملخص التنفيذي وتوصيات خطة رصد ومتابعة التقدم في مؤشرات الأداء لسياسات الفرصة السكانية	من خلال إصدارها على شكل مطبوعة وفق تصميم معتمد يتماشى مع هوية المجلس الأعلى للسكان، حيث يوجد هنالك خياران بهذا الخصوص: • إصدار التوصيات في مطبوعة واحدة توزع على جميع الجهات ذات العلاقة، مع تضمينها فهرسا خاصا بـ (الجهات المعنية)، بحيث يتضمن هذا الفهرس اسم الجهة والصفحات التي تتضمن معلومات تتعلق بدور هذه الجهة في تنفيذ التوصيات. • إصدار نسخة عن التوصيات خاصة بكل جهة من الجهات الرسمية المعنية، بحيث تتضمن كل نسخة فقط الجزء المتعلق بدور هذه الجهة في تنفيذ التوصيات.
الاجتماعات واللقاءات وورش العمل	تنظيم اجتماعات ولقاءات وورش عمل جماعية أو ثنائية مع جميع الجهات الرسمية ذات العلاقة لتعريفها بالتوصيات، وبالدور المتوقع منها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها في تنفيذ التوصيات. هذا ويُقترح أن يتم عقد مؤتمر وطني كل ثلاث سنوات للوقوف على مدى السير بمراحل الفرصة السكانية وعرض نتائج تقرير الرصد والمتابعة الدوري وذلك لإيجاد وتعميق حس استراتيجي وطني حول موضوع الفرصة السكانية.
مؤتمر صحفي	تنظيم مؤتمر صحفي يتم خلاله الإعلان عن خطة الرصد والمتابعة، وما تم اتخاذه من خطوات وإجراءات حيالها، مع توزيع الوثائق والأوراق التالية: • مطبوعة الخطة. • وثيقة سياسات الفرصة السكانية.
المقابلات الإذاعية والتلفزيونية	ترتيب لقاءات إذاعية وتلفزيونية لمسؤولي المجلس الأعلى للسكان عبر البرامج الإخبارية والحوارية والمنوعة (ستون دقيقة، يوم جديد، يسعد صباحك.. الخ)، وذلك للحديث عن التوصيات، وعن الفرصة السكانية.
الموقع الإلكتروني	نشر خطة الرصد والمتابعة عبر الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للسكان على شكل ملف قابل للتحميل. كما ويتم السماح للشركاء الأساسيين بإضافة موقع المجلس لمواقعهم الإليكترونية ليتمكن روادهم الدخول للتعرف على موقع المجلس وأهم سياسات الفرصة السكانية.
أنشطة اتصالية تفاعلية	من المقترح تنظيم أنشطة توعوية ارشادية مصغرة على مستوى الجهات المعنية بتنفيذ التوصيات تحت مسمى (الأيام التعريفية المفتوحة بالفرصة السكانية) بحيث يقوم المجلس بعقد ورش تعريفية وتوزيع المطبوعات والملصقات التعريفية بهدف التعريف بمفهوم (الفرصة السكانية) وغيره من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقضايا السكانية.
المقالات الصحفية والمشاركة بالبرامج الحوارية التلفزيونية والإذاعية	العمل مع اللجنة الفنية الإعلامية والمشكلة من قبل المجلس الأعلى للسكان وتزويدهم بتقارير المتابعة والتوصيات ليتمكنوا من التطرق لهذه التوصيات ضمن مقالاتهم الدورية.
المواد الإعلامية المطبوعة	إصدار نشرة حقائق دورية للإعلان عن التقدم في سير الأداء، ملخصات سياسات، نشرات إخبارية واية مادة إعلامية مطبوعة تتناسب وطبيعة توصيات التقرير.

الجدول 4: خطة العمل المقترحة للاعلام وكسب التأييد – النتيجة الأولى

النتيجة الأولى: 1. الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030					
الأهداف	الفئات المستهدفة	الجهات المعنية	الدور المطلوب من الجهات المعنية (مضامين الرسالة الإعلامية)	أنشطة الاتصال	الإطار الزمني للتنفيذ
• مناقشة أهمية الوصول إلى فترة الفرصة السكانية وأهمية دور الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في تحقيق ذلك • تعزيز دور القطاع الخاص • مناقشة أهمية توفر التشريعات اللازمة	صناع القرار، قادة الرأي، المجتمع المحلي، القطاع الخاص على ان يتم تحديدهم بشكل دقيق	وزارة الصحة	• مناقشة أسباب وطرق معالجة تذبذب معدلات الإنجاب في السنوات الأخيرة. • مناقشة طرق التعامل مع الاعتقاد السائد لدى شريحة عريضة من الجمهور المستهدف حول تنظيم الأسرة • مناقشة حلول لمقابلة النقص في الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية • تعزيز دور القطاع الخاص • مناقشة استمرار غياب التشريعات اللازمة	• تقرير المتابعة الدوري (لصناع القرار) • ورشات عمل توعوية • حلقات نقاشية • لقاء بين الأمين العام وأمين عام وزارة الصحة والمعنيين في الوزارة	بعد إصدار المسودة الأولية لتقرير الرصد والمتابعة وخلال ورشات العمل حسب الإطار الزمني لآلية المتابعة

الجدول 5: خطة العمل المقترحة للاعلام وكسب التأييد– النتيجة الثانية

النتيجة الثانية : 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً					
الأهداف	الفئات المستهدفة	الجهات المعنية	الدور المطلوب من الجهات المعنية (مضامين الرسالة الإعلامية)	أنشطة الإتصال	الإطار الزمني للتنفيذ
• زيادة التركيز على جودة ونوعية التعليم في ظل متطلبات سوق العمل • مناقشة سبل تعزيز التوجه إلى العمل المهني • تعزيز تعليم الريادة في المؤسسة التعليمية	صناع القرار	وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة العمل، مؤسسة التدريب المهني.	• رفع مستوى المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل • زيادة فاعلية المناهج الدراسية في ترسيخ الريادة وزيادة الإقبال على العمل المهني	• تقرير المتابعة الدوري (لصناع القرار) • ورشات عمل توعوية • حلقات نقاشية	بعد إصدار المسودة الأولية لتقرير الرصد والمتابعة وخلال ورشات العمل حسب الإطار الزمني لآلية المتابعة
• إدراج الإسقاطات السكانية لسيناريو الفرصة السكانية في التخطيط التنموي • تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص • دعم وتحفيز الشركات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة • دعم مؤسسات الإقراض الميكروي • العمل على إيجاد بيئة تشريعية ملائمة تحقق مشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي وتضمن المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأجور والحقوق والواجبات	صناع القرار، قادة الرأي	وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مؤسسة تشجيع الاستثمار، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، الجهات المانحة، مؤسسات الإقراض الميكروي	• مناقشة ومعالجة معوقات تحويل مخرجات البحث والتطوير إلى مشاريع تجارية • مناقشة ومعالجة عبء الإجراءات الحكومية المتعلقة بأداء الأعمال • مناقشة مواضيع محورية لسوق العمل الأردني وأهمها البطالة والمشاركة الإقتصادية للمرأة	• تقرير المتابعة الدوري (لصناع القرار) • ورشات عمل توعوية • حلقات نقاشية	بعد إصدار المسودة الأولية لتقرير الرصد والمتابعة وخلال ورشات العمل حسب الإطار الزمني لآلية المتابعة

الجدول 6: خطة العمل المقترحة للاعلام وكسب التأييد – النتيجة الثالثة

النتيجة الثالثة: تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة					
الأهداف	الفئات المستهدفة	الجهات المعنية	الدور المطلوب من الجهات المعنية (مضامين الرسالة الإعلامية)	أنشطة الإتصال	الإطار الزمني للتنفيذ
• التوسع في تقديم الخدمات الصحية لكبار السن • العمل على تزويد المستشفيات والمراكز الصحية بالكوادر الطبية والصحية المدربة • التوسع في شمولية التأمين الصحي	صناع القرار	وزارة الصحة	• مناقشة واقتراح الحلول لمعالجة التفاوت في مستويات المنشآت الصحية وتجهيزاتها • مناقشة سبل تعزيز الخدمات الصحية والترفيهية المقدمة للمسنين	• ورشات عمل توعوية • حلقات نقاشية	بعد إصدار المسودة الأولية لتقرير الرصد والمتابعة وخلال ورشات العمل حسب الإطار الزمني لآلية المتابعة
• الحد من ظاهرة الفقر في ظل الفرصة السكانية المرتقبة • تعزيز وتفعيل مفهوم المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص • ربط المعونة النقدية ببرنامج التشغيل • تعزيز مفهوم اللامركزية في التعامل مع ظاهرتي الفقر والبطالة • تفعيل وزيادة مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحد من الفقر ومحاربته.	صناع القرار	وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، صندوق التنمية والتشغيل، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صندوق الزكاة	• مناقشة واقتراح الحلول لمقابلة النقص في الكادر الفني المتخصص لمحاربة الفقر • مناقشة واقتراح الحلول لمعالجة محدودية الموارد المالية لتنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى الحد من الفقر • مناقشة واقتراح الحلول لمعالجة ضعف مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي حول مساهمة القطاع الخاص في الحد من الفقر • مناقشة واقتراح الحلول لمعالجة ضعف التنسيق والإزدواجية في تقديم الخدمات المقدمة للفئة المستهدفة من قبل المؤسسات التي تعمل في مجال الحد من الفقر	• تقرير المتابعة الدوري (لصناع القرار) • ورشات عمل توعوية • حلقات نقاشية	بعد إصدار المسودة الأولية لتقرير الرصد والمتابعة وخلال ورشات العمل حسب الإطار الزمني لآلية المتابعة
أهمية برامج التأمينات الاجتماعية في ظل الفرصة السكانية المرتقبة	صناع القرار	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	• مناقشة واقتراح الحلول المؤدية إلى زيادة وعي الفئات المستهدفة (من العاملين الملتحقين ببرامج الضمان الاجتماعي) بالحقوق التأمينية وبرامج الضمان الاجتماعي	• تقرير المتابعة الدوري (لصناع القرار) • ورشات عمل توعوية	بعد إصدار المسودة الأولية لتقرير الرصد والمتابعة وخلال ورشات

الجدول 7: خطة العمل المقترحة للاعلام وكسب التأييد – النتيجة الثالثة

النتيجة الثالثة: تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة					
الأهداف	الفئات المستهدفة	الجهات المعنية	الدور المطلوب من الجهات المعنية (مضامين الرسالة الإعلامية)	أنشطة الإتصال	الإطار الزمني للتنفيذ
أهمية تعزيز الديمومة المالية للضمان الاجتماعي				• حلقات نقاشية	العمل حسب الإطار الزمني لآلية المتابعة
• مناقشة أسباب ضعف وسبل تعزيز البنية التحتية في قطاع النقل بشكل عام • إيجاد الحلول لضمان مواكبة خطط تنفيذ شبكات الطرق مع النمو المطرد للتجمعات السكانية وتوزيعها • وضع بدائل الاستثمار الرأسمالية في مجالات النقل بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل السريع. • مناقشة سبل معالجة النقص في المخزون الإستراتيجي للأراضي السكنية. • وضع حلول إسكانية وإقراضية متطورة لفئات المواطنين من ذوي الدخل المحدود. • تفعيل الجهود الرامية إلى الاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة. • معالجة تباين الفجوة الرقمية بين مختلف مناطق المملكة. • تعزيز الربط بين العامل البيئي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.	صناع القرار	وزارة النقل، هيئة تنظيم قطاع النقل البري، وزارة الأشغال العامة والإسكان، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وزارة المياه والري، وزارة البيئة، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• تطوير وتنظيم النقل العام في كافة المناطق الحضرية والريفية في المملكة. • زيادة حجم الاستثمار في قطاع النقل العام • تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنى التحتية • دعم الخطط والبرامج الحكومية الموجهة لخدمة ذوي الدخل المحدود • العمل على ديمومة المياه الجوفية. • تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد. • استغلال المياه المعالجة في نشاطات ذات مردود اجتماعي وبيئي واقتصادي مرتفع. • إعداد الخطط والدراسات للبحث عن مصادر بديلة للطاقة • ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في كافة القطاعات • المساهمة في الإنتقال إلى المجتمع المعرفي من خلال رفع نسبة انتشار الحاسوب وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت. • تطوير أدوات الإدارة البيئية المستدامة. • تعزيز وتفعيل سياسات منع التدهور البيئي	• ورشات عمل توعوية • حلقات نقاشية	بعد إصدار المسودة الأولية لتقرير الرصد والمتابعة وخلال ورشات العمل حسب الإطار الزمني لآلية المتابعة

سابعاً: أهم التوصيات

تمثلت أهم التوصيات العامة للخطة بما يلي:

- أهمية وجود لجنة توجيهية تُعنى بتوجيه سير العمل لمخرجات خطة رصد ومتابعة سياسات الفرصة السكانية والإشراف على إعداد تقرير الرصد والمتابعة المنوي إصداره من قبل المجلس الأعلى للسكان بشكل دوري ليكون بمثابة أداة فعالة تسلط الضوء مبكراً وبشكل مسبق على مدى تحقق الأهداف المرجوة، وبيان المنجزات أو أوجه القصور، وبالتالي توجيه التوصيات المناسبة للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المطلوبة التي من شأنها تسريع الإنجاز.

- ضرورة قيام المجلس الأعلى للسكان واللجنة الوطنية للإسقاطات السكانية بمتابعة خطة الرصد بالتنسيق مع الجهات المعنية لوضع قيم مؤشرات مستهدفة على المدى الطويل تتناسب مع الإسقاطات السكانية ضمن سيناريو الفرصة وبخاصة للنتائج المرجوة من محاور السياسات الثلاث، مما سيساعد في تقييم مدى تحقق تلك النتائج والأثر المتوقع.

- أن يتم الاعتماد على منهجية الإطار المنطقي المشار إليه سابقاً في إعداد تقرير الرصد والمتابعة لتسهيل عملية التقييم وتتبع الانجاز بشكل دوري.

- أن يتم إصدار التقرير دورياً، كل ثلاث سنوات، تماشياً مع البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية والخطط الإستراتيجية للمؤسسات المختلفة والتي تم الاتفاق على إعدادها ضمن إطار زمني مماثل، وأيضا كي يتمكن التقرير من رصد مؤشرات قياس الأداء عبر فترة زمنية معقولة تسمح بحدوث تغييرات ملموسة.

- أن يقوم المجلس الأعلى للسكان بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول آلية تحديث قيم المؤشرات سنوياً على اعتبار أن معظم المؤشرات الواردة في مصفوفات الرصد والمتابعة قد وردت أيضا ضمن البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية للأعوام 2011–2013 وأن يتم تحديث المؤشرات من خلال الربط الالكتروني بين الوزارة والمجلس. علماً بأن وزارة التخطيط والتعاون الدولي قامت بتطوير نظام ادارة المعلومات (MIS) من اجل متابعة التنفيذ في البرنامج التنفيذي التنموي 2011–2013 ، ويتمتع النظام بمرونة ويستخدم في عمليات التخطيط والمتابعة، مما يسهل مهمة المجلس الأعلى للسكان في عملية رصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية.

- أن يقوم المجلس الأعلى للسكان بتتبع القيم المحدّثة للمؤشرات التي لم ترد في البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية للأعوام 2011–2013، من خلال ضباط الارتباط في الجهات المعنية وبحسب المصفوفة المرفقة (ملحق رقم 1).

- استكمال المؤشرات غير المتوفرة في مصفوفة الرصد والمتابعة، وذلك بهدف تطوير مؤشرات قادرة على قياس جودة التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي، وهنا نوصي بأن تقوم الوزارات المعنية بإجراء الدراسات اللازمة لقياس مدى تقدّم جودة التعليم من خلال استخدام مؤشرات أداء نوعية وكمية معاً، علماً بأن المؤشرات النوعية يمكن قياسها من خلال ربط عملية تطوير المناهج المدرسية أو الجامعية بالتحصيل العلمي للطلاب، كما ان مؤشر "نتائج الثانوية العامة" يعد مؤشراً ملموساً لقياس جودة التعليم في المدارس.

ثامناً: أهم استنتاجات تحليل المؤشرات محل الرصد والمتابعة

قام المجلس بإجراء تحليل أولي لسير الأداء على مختلف المؤشرات، بالنظر إلى سنة الأساس (2007) مقارنة مع ما تحقق في الأعوام (2009 و2010)، وقد جاءت الاستنتاجات كما يلي:

- لم يركز التحليل على قياس الأثر كون أن هذه العملية تتم عادة بعد انقضاء فترة زمنية معقولة (كل ثلاث إلى خمس سنوات) لسير العمل التنموي مما يتيح الفرصة الكافية لحدوث التغييرات التي يمكن قياس أثرها بشكل منطقي.
- صعوبة توفر قيم مستهدفة بعيدة المدى حول العديد من المؤشرات التي يجب رصدها شكل تحدياً جوهرياً أمام التحليل والذي يُفترض به أن يقيس الأداء في ضوء الأهداف المرجوة على المدى البعيد في ضوء الاسقاطات السكانية وفق سيناريوهات الفرصة السكانية. وعليه فإن الاستنتاجات اللاحقة تقيس فترة زمنية محددة مقارنة بالأهداف المرحلية للعام 2013 فقط وعلى مستوى النتائج.

النتائج المتوقعة للفرصة السكانية

- النتيجة الأولى (الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام **2030**): أظهرت المؤشرات بأن معدل الإنجاب الكلي الوطني في السنوات الأخيرة (2007–2010) لازال يراوح مكانه عند 3.7 مولود للمراة في سن الإنجاب، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود الرامية إلى نشر الوعي وكسب التأييد حول أهمية خفض معدلات الإنجاب ورفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة من أجل الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الاهتمام بخدمات الصحة العامة من شأنه إطالة العمر المتوقع عند الولادة وبالتالي الإسهام جزئياً في تحقيق هذه النتيجة. وقد تطرقت هذه الخطة إلى موضوع الرعاية الصحة ضمن النتيجة الثالثة (الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة).
- النتيجة الثانية (الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً): فقد أظهرت المؤشرات بأن معدل البطالة حقق انخفاضاً مستمراً على مدى السنوات الأخيرة، من 13.1٪ في العام 2007 إلى 12٪ في العام 2010، إلا أنه لا يزال يعتبر مرتفعاً نسبياً مقارنةً مع العديد من دول المنطقة والعالم، مما يشكل تحدياً أمام الاقتصاد الأردني من حيث القدرة على توفير فرص عمل جديدة في كافة المجالات ولمختلف الفئات وبخاصة النساء، فضلاً عن ضرورة التركيز على العمل الريادي والتشغيل الذاتي. في حين أظهر معدل المشاركة الاقتصادية ارتفاعاً بنسبة 3.9٪ مما يدلل على زيادة أعداد الملتحقين بسوق العمل وهو مؤشر إيجابي.
- النتيجة الثالثة (الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة): فعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهده الأردن في السنوات الأخيرة في القطاع الصحي وبخاصة الزيادة المستمرة في

نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي حيث زادت النسبة (10.4٪) من العام 2007 إلى العام 2010، والزيادة المستمرة في نسبة العاملين المسجلين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي عدد العاملين في سن العمل حيث كانت الزيادة (15.6٪) من العام 2007 إلى العام 2010، إلا أن معطيات الفرصة السكانية تتطلب إيلاء اهتمام أكبر بمواضيع التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر. فقد أظهرت المؤشرات أن نسبة الفقر لا زالت تتراوح حول 13٪ وهي وإن كانت قريبة من المعدلات السائدة في الدول ذات الدخل المتوسط إلا أنها تعتبر مرتفعة إذا ما قورنت بالدول مرتفعة الدخل. ولا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة الربط بين مؤشر الفقر الذي يُقاس بحجم الدخل والاستهلاك والمؤشرات المتعلقة بمدى توفر التأمينات الصحية والاجتماعية ليعكس واقع رفاه المواطنين. في حين أظهر مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي تراجعاً ملحوظاً في مرتبة الأردن في السنوات الأخيرة، من المرتبة 42 من أصل 133 دولة في العام 2009 إلى المرتبة 61 من أصل 139 دولة في العام 2010، على الرغم من التحسن الطفيف الذي أشارت إليه المؤشرات الفرعية لقطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

تاسعاً: أهم التحديات التي عكستها المراجعة التحليلية للوضع القائم

1. 9 أهم التحديات المتعلقة بالنتيجة الأولى (الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030)

يشير أداء مؤشرات النتيجة الأولى بشكل عام إلى ارتفاع قيم هذه المؤشرات بشكل إيجابي وبالتالي فهي تسير باتجاه القيم المستهدفة. إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي لا بد من الإلتفات إليها والتي تتلخص بالنقاط التالية:

- ثبات معدلات الإنجاب منذ عام 2002 عند 3.7 مولود للمرأة في سن الإنجاب.
- احتمالية حدوث هجرات قسرية داخلية جديدة وغير متوقعة، بالاضافة لتدفق للعمالة غير الأردنية وعودة العمالة الاردنية من الخارج في ظل التقلبات الاقتصادية والسياسية الراهنة في بعض الدول العربية.
- استمرار النقص في الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة
- ضعف دور القطاع الخاص في مجال الصحة الانجابية والصحة العامة
- انتشار أنماط حياة سلوكية غير صحية تؤدي الى انتشار الأمراض.

2. 9 أهم التحديات المتعلقة بالنتيجة الثانية (الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً)

يشير أداء مؤشرات النتيجة الثانية بشكل عام إلى ارتفاع قيم هذه المؤشرات بشكل إيجابي وبالتالي فهي تسير باتجاه القيم المستهدفة. إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي لا بد من الإلتفات إليها والتي تتلخص بالنقاط التالية:

- عدم وجود مؤشرات نوعية تهدف إلى قياس جودة التعليم والإنجاز المعرفي باستثناء مؤشر "نتائج الثانوية العامة"، والاكتفاء بالمؤشرات الكمية كنسبة الالتحاق بالمدارس أو التسرب المدرسي أو نسبة الأمية.
- لا زال هناك نوع من الضعف في المواءمة بين مخرجات التعليم العام والعالي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- لا تزال مبادرات رأس المال المغامر وتوفير رؤوس الأموال للاستثمار في الأعمال الريادية محدودة نسبياً.
- صعوبة تحويل مخرجات البحث والتطوير إلى مشاريع تجارية.
- عبء الإجراءات الحكومية المتعلقة بأداء وممارسة الأعمال.
- عدم فعالية التشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.
- تشدد البنوك في عمليات تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وارتفاع كلفة تمويل هذه المشاريع، نظراً لعدم وجود تشريعات تنظم مثل هذا النشاط من جهة، وعدم تفعيل قانون معلومات الإئتمان من جهة

أخرى. على الرغم من قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال شهر حزيران 2011 باقرار الاستراتيجية الوطنية للتمويل الميكروي.

- حالة عدم الاستقرار في ظل التقلبات السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط والتي قد تؤثر سلباً على المناخ الاستثماري أو على حجم الاستثمارات العربية والأجنبية في الأردن على المدى القريب والمتوسط.
- التأثر بالازمات الاقتصادية والمالية الخارجية، وتقلبات أسعار النفط.
- لا زال معدل البطالة مرتفعاً على الرغم من اتجاه المؤشر للانخفاض.
- تدني معدلات مشاركة المرأة الاقتصادية.

3. 9 أهم التحديات المتعلقة بالنتيجة الثالثة (تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة)

يشير أداء مؤشرات النتيجة الثالثة بشكل عام إلى تراجع قيم هذه المؤشرات وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية. وتشمل أهم التحديات المتعلقة بهذه النتيجة النقاط التالية:

- التفاوت في مستويات المنشآت الصحية وتجهيزاتها وضعف التنسيق بين الجهات فيما يتعلق بتوفير ونوعية وجودة خدمات الرعاية الصحية بشكل عام وخدمات الرعاية الصحية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين بشكل خاص، بالإضافة إلى محدودية مراكز رفاه ورعاية المسنين.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات الوطنية العاملة في رصد مؤشرات الفقر ومكافحته.
- محدودية الموارد المالية لتنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى الحد من الفقر.
- ضعف مفهوم المسؤولية الاجتماعية حول مساهمة القطاع الخاص في الحد من الفقر وضعف مواءمة برامج المسؤولية الإجتماعية التي ينفذها القطاع الخاص مع متطلبات التنمية الإجتماعية على المستوى الوطني.
- ضعف التنسيق والإزدواجية في تقديم الخدمات والمعونات للفئة المستهدفة من قبل المؤسسات التي تعمل في مجال الحد من الفقر وخاصة في مناطق جيوب الفقر.
- ضعف آليات متابعة وتقييم الآثار المختلفة للسياسات والبرامج والمشاريع المنفذة في مجال الحد من الفقر.
- الحاجة إلى تفعيل الجانب الإعلامي بهدف زيادة وعي الفئات المستهدفة بالحقوق التأمينية وبرامج الضمان الإجتماعي.
- ضعف البنية التحتية في قطاع النقل.
- عدم مواكبة خطط تنفيذ شبكات الطرق مع النمو المطرد للتجمعات السكانية وتوزيعها، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية.

- ارتفاع كلف الاستثمار الرأسمالية في مجالات النقل بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل السريع، مما يؤدي الى إحجام القطاع الخاص من الاستثمار في هذا المجال وتحميل العب بالكامل للقطاع العام الذي يعاني من نقص المخصصات المالية اللازمة لمثل هذه المشاريع.
- محدودية دخل شرائح عريضة من المواطنين وبالتالي ضعف قدرتهم على الحصول على مسكن ملائم في ظل تراجع خدمات التمويل الميسر.
- الإفتقار إلى مصادر الطاقة المحلية وبالتالي الاعتماد الكبير على استيراد الطاقة.
- انخفاض نسبة السكان المستخدمين لشبكة الانترنت
- تدهور الحالة البيئية بسبب الهجرات القسرية المتتالية وانعكاسات تلك الهجرات على ارتفاع معدلات الاكتظاظ السكاني وزيادة تركيز ملوثات الهواء، ونقص شبكات الصرف الصحي.
- ضعف الربط بين العامل البيئي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- النقص في الكوادر الفنية المؤهلة داخل المؤسسات المعنية بالشأن البيئي.

عاشراً: أهم التوصيات المتعلقة بالنتائج

10 .1 أهم التوصيات المتعلقة بالنتيجة الأولى (الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030)

- تعزيز دور اللجنة الوطنية للإسقاطات السكانية في تقديم التوصيات اللازمة حول وضع قيم مستهدفة لمؤشرات تحقيق النتائج الثلاث المرجوة للفرصة السكانية.
- توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة ووفق النوع الإجتماعي.
- نشر الوعي الكافي من خلال وسائل الاعلام المختلفة والمدارس والجامعات ومنظمات المجتمع المدني حول تنظيم الأسرة.
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص في مجال الصحة الانجابية والصحة العامة وترويج استخدام وسائل تنظيم الأسرة
- تحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية وتوسيع انتشارها وخاصة في المناطق البعيدة والنائية.
- الاهتمام ببرامج الصحة العامة ورفع معدل العمر المتوقع عند الولادة والمؤشرات الصحية الوطنية الأخرى.

2. 10 أهم التوصيات المتعلقة بالنتيجة الثانية (الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً)

- تحسين نوعية التعليم وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة، وتطوير مؤشرات متعددة لقياس جودة التعليم.
- ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الجهات المعنية لزيادة نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني بهدف تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العام والعالي ومتطلبات سوق العمل والحد من العمالة الوافدة.
- تطوير الشراكات مع القطاع الخاص في قطاع التعليم وتكنولوجيا المعلومات
- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال زيادة المشاريع الانتاجية المشتركة.
- تحفيز ودعم المؤسسات والشركات المبتدئة والصغيرة فنياً ومالياً وتسويقياً.
- تشجيع ودعم مؤسسات الإقراض والتمويل الميكروي المختلفة ووضع التشريعات والأطر القانونية المناسبة لتنظيم هذا النشاط في السوق الأردنية بهدف دعم المشاريع المتوسطة و الصغيرة والمتناهية الصغر وزيادة منافذ التسويق وخاصة في المحافظات.
- تعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وضمان المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأجور والحقوق والواجبات.
- توفير الخدمات المساندة لعمل المرأة.

3. 10 أهم التوصيات المتعلقة بالنتيجة الثالثة (تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة)

- التوسع في تقديم الخدمات الصحية لكبار السن.
- العمل على تزويد المستشفيات والمراكز الصحية بالكوادر الطبية والصحية المدربة.
- التوسع في شمولية التأمين الصحي، وتحفيز الاشتراك في الضمان الاجتماعي وخاصة العاملين في المهن والحرف وربات البيوت.
- تعزيز وتفعيل المسؤولية الإجتماعية لدى القطاع الخاص وإرساء مبادئ التكافل الاجتماعي.
- تعزيز الجهود الوطنية المبذولة في التعامل مع ظاهرتي الفقر والبطالة، والحد من جيوب الفقر.
- ربط المعونة النقدية المقدمة للفقراء بشروط تتعلق بتمكين الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم.
- تفعيل وزيادة مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحد من الفقر.
- زيادة الاهتمام بمتطلبات التنمية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تطوير آليات وأساليب التحصيل بهدف الإسهام في تحسين ديمومة النظام التأميني.
- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإضافة موضوع الضمان الاجتماعي إلى الخطط والمناهج التعليمية، وذلك لنشر الوعي بين الطلاب قبل دخولهم سوق العمل.
- تطوير وتنظيم النقل العام في كافة المناطق الحضرية والريفية في المملكة.

- النهوض بقطاع النقل العام من خلال استراتيجية وخطة نقل تهدف لتحقيق المواءمة بين كلفة النقل والانتشار السكاني وذلك تلبية لاحتياجات السكان في شتى المناطق.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية.
- دعم الخطط والبرامج الحكومية الموجهة لخدمة ذوي الدخل المحدود.
- العمل على ديمومة المياه الجوفية لضمان مصادر المياه الصحية.
- تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد.
- استغلال المياه المعالجة في نشاطات ذات مردود اجتماعي وبيئي واقتصادي مرتفع.
- إعداد الخطط والدراسات للبحث عن مصادر بديلة للطاقة وترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في كافة القطاعات.
- المساهمة في الإنتقال إلى المجتمع المعرفي من خلال رفع نسبة انتشار الحاسوب وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت.
- تطوير أدوات الإدارة البيئية المستدامة.
- تعزيز وتفعيل سياسات واستراتيجيات المحافظة على البيئة لحماية الهواء والمياه من التلوث والتخلص من النفايات بطرق سليمة.

المراجع

1. المجلس الأعلى للسكان، الفرصة السكانية، وثيقة سياسات (2009)
2. المجلس الأعلى للسكان، خطة العمل الوطنية للصحة الإنجابية / تنظيم الأسرة – المرحلة الثانية(مصفوفة مؤشرات الأهداف للأعوام) 2010 - 2012
3. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وثيقة الأجندة الوطنية
4. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنفيذي التنموي(2009–2011)
5. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية،2008
6. وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2009–2013)
7. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2007–2010)
8. وزارة العمل، تقرير العمل السنوي(2009)
9. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع وزارة العمل ومجموعة نقل، دراسة تحليل النوع الاجتماعي في القطاعين العام والخاص2010
10. وزارة الصحة، الإستراتيجية الصحية الوطنية(2006–2010)
11. وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة.
12. دائرة الإحصاءات العامة، تقرير مسح السكان والصحة الأسرية2007
13. دائرة الإحصاءات العامة، تقرير حالة الفقر في الأردن" استنادا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة" 2008
14. اليونسكو ومؤسسة StartREAL البريطانية،(التعليم للريادة في الدول العربية - دراسة حالة عن الدول العربية(الأردن، تونس، عمان، مصر)والتقرير الإقليمي التوليفي،2010
15. صندوق المعونة الوطنية، الخطة الإستراتيجية لصندوق المعونة الوطنية(2011–2013)
16. صندوق التنمية والتشغيل، الخطة الإستراتيجية لصندوق التنمية والتشغيل(2008–2010)
17. المجلس الوطني لشؤون الأسرة الخطة، الإستراتيجية للمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2009–2013)
18. مؤسسة الضمان الإجتماعي، الخطة الإستراتيجية لمؤسسة الضمان الاجتماعي
19. وزارة التنمية الإجتماعية، الخطة الإستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية(2009–2011)
20. جمعية جائزة الملكة رانيا العبدالله للتميز التربوي، الموقع الإلكتروني www.queenraniaaward.org
21. جائزة الأمير حسن للشباب، الموقع الالكتروني www.hyaward.org.jo
22. مبادرة" مدرستي "،الموقع الإلكتروني www.madrasati.jo
23. خلود المراشدة، تقرير المرأة في سوق العمل الأردني (2004–2009)، وزارة العمل
24. وزارة الطاقة والثروة المعدنية، التقرير السنوي2009
25. وزارة المياه والري، إستراتيجيه المياه في الأردن(2008–2022)
26. وزارة البيئة، تقرير حالة البيئة2009
27. دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية2009
28. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي2009
29. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام2010
30. مؤسسة المناطق الحرة، الخطة الإستراتيجية لمؤسسة المناطق الحرة(2008–2012)
31. المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري(2007–2011)
32. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الإستراتيجية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (2008–2011)
33. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي لوزارة التخطيط2009
34. الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
35. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المرأة الأردنية(انجازات – تحديات – مبادرات مستقبلية 2004–2009)،2010
36. المجلس الأعلى للسكان، دراسة الحاجات والمعيقات التي تواجه خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في الأردن(2009)
37. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية (2010)
38. المجلس الأعلى للسكان، مشاركة والتزام ودعم القطاع الخاص لبرنامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في الأردن (2009)
39. المجلس الأعلى للسكان، الدراسة الوطنية لوفيات الأمهات في الأردن (2007–2008)
40. الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، دراسة فقر المرأة في الأردن :الخصائص والعمليات المولدة له(2010)

ملحق رقم (1)

مصفوفات رصد ومتابعة مؤشرات قياس الأداء

أولاً: مصفوفة رصد ومتابعة مؤشرات قياس الأثر

الأثر	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
تحقق رفاهية المواطن في ظل الفرصة السكانية	متوسط دخل الفرد السنوي(بالدينار الأردني)	1,084 (2006)	1,350 (2008)	غير متوفر	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	وزارة المالية	وزارة التخطيط	دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
	معدل التضخم السنوي (%)	4.7	-0.7	5.0	5.2	3.6	2.5	البنك المركزي		البنك المركزي الأردني	سنوي
	معدل البطالة (%)	13.1	12.9	12.5	11.8	11.6	11.4	وزارة العمل دائرة الإحصاءات العامة	مؤسسة التدريب المهني، صندوق التنمية والتشغيل، صندوق القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي دائرة الاحصاءات العامة	سنوي
	نسبة الفقر (نسبة الأفراد الذين يقل انفاقهم عن متوسط خط الفقر المطلق (%)	غير متوفر	غير متوفر	13	13	13	غير متوفر	دائرة الإحصاءات العامة وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة التخطيط، صندوق المعونة الوطنية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي دائرة الاحصاءات العامة الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي	سنوي
	معدل العمر المتوقع عند الولادة (ذكور/إناث) (بالسنوات)	74.4/71.6 (2008)	74.4/71.6	74.4/71.6	74.7/71.9	74.8/72	74.9/72.1	وزارة الصحة	دائرة الاحوال المدنية والجوازات – والجهات المقدمة للخدمات الصحية	دائرة الإحصاءات العامة	خمس سنوات

ثانياً: مصفوفة رصد ومتابعة مؤشرات قياس النتائج

النتائج	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
النتيجة الأولى: الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030	نسبة السكان في الفئة العمرية (أقل من 15) [1] (%)	37.3	37.3	37.3	36.5	36.1	35.8	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الداخلية وزارة الصحة	دائرة الإحصاءات العامة	خمس سنوات
	نسبة السكان في الفئة العمرية (15–64) (%)	59.4	59.44	59.5	59.5	59.7	60	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الداخلية وزارة الصحة	دائرة الإحصاءات العامة	خمس سنوات
النتيجة الثانية: الوصول إلى معدلات مرتفعة من السكان الناشطين اقتصادياً	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية وبالدينار الأردني)	2,120	2,828	3,069	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	وزارة المالية		البنك المركزي الأردني	سنوي
	معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (%)	11.1	8.2	7.2	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	وزارة المالية		البنك المركزي الأردني	سنوي
	معدل النشاط الاقتصادي الخام (%)	25	25.5	25.1	25.3	25.5	25.7	وزارة العمل	مؤسسة التدريب المهني، صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسات التمويل الميكروي، مؤسسة الإقراض الزراعي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الاحصاءات العامة وزارة العمل	سنوي
	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (%)	39.8	40.1	39.5	39.7	39.9	40	وزارة العمل	وزارة التخطيط	دائرة الاحصاءات العامة	سنوي

[1] القيم المستهدفة مبنية وفق السيناريو المستهدف للفرصة السكانية.

ثانياً: مصفوفة رصد ومتابعة مؤشرات قياس النتائج

النتائج	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
	مؤشر الصحة والتعليم الأساسي في مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب عالمي)	131/53	133/57	139/65	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	لاتوجد قيم مستهدفة للمؤشرات	وزارة الصحة وزارة التربية والتعليم	الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي تقرير التنافسية العالمي	سنوي
النتيجة الثالثة: تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة	نسبة المسجلين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين (%)	46.7	50.2	54.0	60	65	70	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	وزارة العمل	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	سنوي
	مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي (ترتيب عالمي)	131/42	133/42	139/61	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الأشغال العامة والإسكان، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وزارة النقل، وزارة المياه والري، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وزارة البيئة، وزارة البلديات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، هيئة تنظيم النقل البري، مديرية الأمن العام، بنك تنمية المدن والقرى	تقرير التنافسية العالمي	سنوي

ثالثاً: مصفوفة رصد ومتابعة مؤشرات قياس المخرجات ومؤشرات الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المعنية بالمخرج

البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
النتيجة الأولى: 1. الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030											
المخرجات											
1.1 تحقق التحول الديموغرافي من خلال بلوغ نسبة الإعالة العمرية (الديموغرافية) أدنى مستوى لها	نسبة الإعالة العمرية (%)	68.4	68.1	68.2	68	67	66	المجلس الأعلى للسكان		دائرة الإحصاءات العامة	خمس سنوات
الأهداف الإستراتيجية											
1.1.1 تحقيق معدلات الإنجاب المستهدفة وفق وثيقة سياسات الفرصة السكانية[4]	معدل الإنجاب الكلي (مولود لكل امرأة في سن الانجاب)	3.6	3.8	3.7	3.6	3.5	3.4	**المجلس الأعلى للسكان**	وزارة الصحة الخدمات الطبية الملكية وكالة الغوث الدولية الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة والجهات الأخرى ذات العلاقة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة/ مسح السكان والصحة الأسرية	خمس سنوات
1.1.2 رفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة	معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة (%)	57	59.3	60	61	62	63	**وزارة الصحة والجهات المقدمة لخدمات تنظيم الأسرة**	المجلس الأعلى للسكان الخدمات الطبية الملكية وكالة الغوث الدولية الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة والجهات الأخرى ذات العلاقة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة /مسح السكان والصحة الأسرية	خمس سنوات
	معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة (%)	41.9	41.9	42.5	42.5	43	43.5	**وزارة الصحة والجهات المقدمة لخدمات تنظيم الأسرة**	المجلس الأعلى للسكان الخدمات الطبية الملكية وكالة الغوث الدولية الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة والجهات الأخرى ذات العلاقة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة /مسح السكان والصحة الأسرية	خمس سنوات

[4] حتى يبلغ 2.1 مولود للمرأة في سن الإنجاب عام 2030

النتيجة الأولى: 1. الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030											
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
	نسبة السيدات اللواتي استخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة ما بعد الولادة وما بعد الإجهاض مباشرة في المستشفيات [1] (%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	17 [2]	27	37	وزارة الصحة الخدمات الطبية الملكية	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الصحة	سنوي
	عدد المستخدمات الجدد سنويا لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة في القطاعات المشمولة بنظام التزويد التابع لوزارة الصحة [3]	128,000	147,000	148,000	149,000	151,000	152,000	**وزارة الصحة والجهات المقدمة لخدمات تنظيم الأسرة**	المجلس الأعلى للسكان جميع القطاعات المعنية بتقديم الخدمات	وزارة الصحة/ نظام التزويد	سنوي
1.1.3 خفض نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة للسيدات في سن الإنجاب	نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة للسيدات في سن الإنجاب (%)	11.9	11.2	11	11	10.9	10.8	**وزارة الصحة وكافة الجهات المقدمة لخدمات تنظيم الأسرة**	المجلس الأعلى للسكان وكافة الجهات المقدمة لخدمات الصحةالإنجابية/تنظيم الأسرة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة /مسح السكان والصحة الأسرية	خمس سنوات
1.1.4 زيادة توفر خدمات تنظيم الأسرة	نسبة نقاط تقديم خدمات تنظيم الأسرة التي يتوفر فيها أربع وسائل مستخدمة على الأقل بما فيها وسيلة واحدة على الأقل طويلة الأمد (%)	38	38	36	33	38	43	وزارة الصحة، والخدمات الطبية الملكية، UNRWA، والجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة	المجلس الأعلى للسكان	سجلات مراكز تقديم الخدمة في وزارة الصحة، والخدمات الطبية الملكية، UNRWA، والجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة.	سنوي
1.1.5 زيادة مستوى التأييد لقضايا تنظيم الأسرة	عدد السياسات الداعمة لقضايا تنظيم الأسرة التي تم تبنيها	غير متوفر	2	2	1	2	2	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الصحة، وكافة الجهات المقدمة لخدمات الصحةالإنجابية/تنظيم الأسرة	تقارير المتابعة والتقييم	سنوي

[1] مستشفيات وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية التي تطبق برنامج تنظيم الأسرة ما بعد الولادة الذي ينفذ بدعم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)

[2] النسبة تشمل من شهر حزيران الى ايلول 2011 (من 9631 امرأة ولدت 1537استخدمو وسيلة تنظيم اسرة حديثة) (من اصل 1177 امراة اجهضت 298 منهم استعملوا وسيلة تنظيم اسرة حديثة)(القيمة اخذت من المشروع)

[3] حسب تعريف وزارة الصحة لعدد المستخدمات الجدد لعام (2011)

النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً

البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
المخرجات											
2.1 بيئة تعليمية محفزة للبحث العلمي والإبداع	ترتيب الأردن في مؤشر جودة التعليم الأساسي في تقرير التنافسية العالمي	غير متوفر	133/48	139/63	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة التربية والتعليم	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	تقرير التنافسية العالمي (GCR)	سنوي
	ترتيب الأردن في محور التعليم العالي والتدريب في تقرير التنافسية العالمي	131/47	133/42	139/57	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	تقرير التنافسية العالمي (GCR)	سنوي
الأهداف الإستراتيجية											
2.1.1 توفير بيئة تعليمية مناسبة في ظل الفرصة السكانية	معدل الطلبة في الصف الواحد (نسبة)	27.1:1	27.9:1	27.5:1	27.3:1	27.1:1	27:1	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي وزارة التربية والتعليم	سنوي
	معدل الطلبة لكل معلم للتعليم الأساسي (نسبة)	19:1	19.2:1	18:1	18.6:1	18.6:1	18.6:1	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي وزارة التربية والتعليم	سنوي
2.1.2 زيادة فرص الالتحاق الإجمالي في التعليم في ظل الفرصة السكانية	نسبة الالتحاق الإجمالية للتعليم للصف الثاني في مرحلة ما قبل المدرسة (%)	غير متوفر	56.01	65.93	58	59	60	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي (%)	101.63	99	99.42	100	100	100	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي وزارة التربية والتعليم	سنوي
	نسبة الالتحاق الإجمالي للطلبة في التعليم الثانوي (%)		76.06	79.12	80	80	80	وزارة التربية والتعليم		وزارة التربية والتعليم وزارة التربية والتعليم	سنوي
2.1.3 خفض نسبة الأمية في ظل الفرصة السكانية	نسبة الأمية (%)	7.9	7.2	7.0	6.8	6.5	6.2	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي وزارة التربية والتعليم	سنوي
2.1.4 ضمان جودة مخرجات التعليم الأساسي والثانوي	نتائج الثانوية العامة (نسبة الناجحين) (%)	52.2	56.5	55	57	58	59	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي وزارة التربية والتعليم	سنوي
	معدل الطلبة لكل حاسوب	19:1	16:1	16:1	16:1	16:1	16:1	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة المدارس المشبوكة على الانترانت	%75	%85	%88	%90	%92	%93	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة تحقق كفايات التعلم لدى الطلبة	% 63	%64	%68	%70	%72	%74	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً										
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
2.1.5 ضمان جودة مخرجات التعليم العالي ومواءمتها لمتطلبات سوق العمل الفعلية	نسبة الجامعات التي استوفت معايير الاعتماد وضبط الجودة.	%60	%80	%85	%90	%95	%100	هيئة الاعتماد	مجلس التعليم العالي والجامعات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة الإنفاق على مشروعات دعم البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.36	0.50	0.50	0.55	0.60	0.65	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	صندوق البحث العلمي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
المخرجات											
2.2 بيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة	ترتيب الأردن في مؤشر النمو للتنافسية العالمي The Growth Competitiveness Index (GCR) (ترتيب عالمي)	131/49	133/50	139/65	44	44	42	وزارة التخطيط والتعاون الدولي مؤسسة تشجيع الاستثمار		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	ترتيب الأردن في المؤشر الشامل للتنافسية العالمي Overall Competitiveness Index (GCR) (ترتيب عالمي)	131/49	134/48	133/50	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة التخطيط والتعاون الدولي مؤسسة تشجيع الاستثمار		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الأعمال العالمي Business Competitiveness Index (ترتيب عالمي)	121/52	134/47	133/49	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة التخطيط والتعاون الدولي مؤسسة تشجيع الاستثمار		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	ترتيب الأردن في مؤشر جاذبية استقطاب الاستثمارات الأجنبية (ترتيب عالمي)	141/6	غير متوفر	6	6	6	6	مؤسسة تشجيع الاستثمار	دائرة مراقبة الشركات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
الأهداف الاستراتيجي											
2.2.1 تسهيل إجراءات بدء نشاط اقتصادي جديد	ترتيب الأردن في مؤشر بدء نشاط تجاري (ترتيب عالمي)	175/133	181/119	183/125	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الصناعة والتجارة (دائرة مراقبة الشركات)		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
2.2.2 العمل على استحداث	ترتيب الأردن في تقارير ممارسة الأعمال	175/78	181/101	183/107	غير	غير	غير متوفر	وزارة التخطيط	وزارة الصناعة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج	سنوي

النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً										
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
تشريعات واتخاذ إجراءات تؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال	(ترتيب عالمي)				متوفر	متوفر		والتعاون الدولي الجهات الرقابية المعنية بوضع التشريعات كالبنك المركزي وهيئة الاوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات	والتجارة	التنفيذي التنموي	
2.2.3 العمل على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية في ظل الفرصة السكانية	نسبة الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار) (%)	-44.1	-56.4	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	مؤسسة تشجيع الاستثمار		البنك المركزي الأردني/ نظام المعلومات الخاص بالتجارة والاستثمار	سنوي
	نسبة الزيادة في قيمة الاستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (مليار دينار) (%)	22.3	-18.0	7.6	5.0	2.4	2.3	مؤسسة تشجيع الاستثمار	وزارة الصناعة والتجارة، هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	الاستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (مليار دينار	2.268	1.859	2	2.1	2.15	2.2	مؤسسة تشجيع الاستثمار	وزارة الصناعة والتجارة، هيئة المناطق التنموية، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة المناطق الحرة	البنك المركزي الأردني/ نظام المعلومات الخاص بالتجارة والاستثمار	سنوي

النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً										
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
	ترتيب الأردن في مؤشر جاذبية استقطاب الاستثمارات الأجنبية	141/6	–	6	6	6	6	مؤسسة تشجيع الاستثمار	دائرة مراقبة الشركات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
المخرجات											
2.3 إقبال متزايد على العمل المهني والتقني	نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي (%)	25	35	45	50	55	60	وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل	وزارة التخطيط مؤسسة التدريب المهني	وزارة التربية والتعليم مؤسسة التدريب المهني	
الأهداف الاستراتيجية											
2.3.1 تطوير برامج التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني وفق احتياجات سوق العمل في ظل الفرصة السكانية	درجة رضا أصحاب العمل عن المشتغلين لديهم من خريجي مؤسسات التدريب والتعليم المهني	غير متوفر	65	67	70	74	79	مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	وزارة التربية واللتعليم، مؤسسة التدريب المهني وزارة العمل	، مؤسسة التدريب المهني وزارة التربية والتعليم	سنوي
	نظرة المجتمع الأردني نحو الانخراط في قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني (1 = الادنى) (5 = الاعلى)	غير متوفر	غير متوفر	5/3.4	5/3.4	5/3.5	5/3.6	مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	وزارة العمل	مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	سنوي
المخرجات											
2.4 إقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي	نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين (%)	7.8	9.1	9.2	9	9	9	وزارة العمل	وزارة التخطيط برنامج إرادة	وزارة العمل (التقرير السنوي)/دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
الأهداف الاستراتيجية											
2.4.1 تعزيز الدعم المالي للمشاريع الريادية والمبتدئة والصغيرة	المجموع الكلي لحجم التمويل الميكروي القائم (مليون دينار)	غير متوفر	162.46	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الصناعة والتجارة / مؤسسات التمويل الميكروي– وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة التخطيط كافة مؤسسات التمويل الميكروي		سنوي
	عدد الأفكار الريادية التي يتم دعمها (سنوي)	15	30	18	22	35	35	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصاد ية	سنوي

النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً											
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
								الاقتصاد ية			
	المجموع الكلي لحجم تمويل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة المقدم من قبل المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية- جدكو- (بالمليون دينار)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	7	10	10	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصاد ية			سنوي
2.4.2 تعزيز الخدمات المساندة للدعم المالي والإقراض الميكروي للمشاريع الريادية والمبتدئة والصغيرة	عدد الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل للفئات المستهدفة سنويا	غير متوفر	33	30	33	33	36	صندوق التنمية والتشغيل		صندوق التنمية والتشغيل	سنوي
	عدد الشركات التي يتم مساعدته من قبل المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية- جدكو- ا في الحصول على التمويل	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	60	80	100	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصاد ية			سنوي
المخرجات											
2.5 ارتفاع مستمر وموثر في المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية	معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة للإناث (%)	14.7	14.9	14.7	15.5	15.7	16	وزارة العمل	ديوان الخدمة المدنية	وزارة التخطيط/ البرنامج التنفيذي التنموي / دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
	نسبة النساء في قوة العمل 15 سنة فأكثر (%)	14.7	18.4	18.4	18.6	18.8	19.0	وزارة العمل ة	ديوان الخدمة المدنية	دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
	نسبة النساء من مجموع المشتغلين 15 سنة فأكثر (%)	15.7	16.1	16.4	16.6	16.8	17.0	وزارة العمل	ديوان الخدمة المدنية	دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
الأهداف الإستراتيجية											
2.5.1 العمل على زيادة حصة المرأة من نسبة المقترضين من المشاريع الصغيرة	نسبة مساهمة المرأة في إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (الممولة من صندوق التنمية والتشغيل)[1] (%)	غير متوفر	57.50	78	75	75	75	صندوق التنمية والتشغيل		صندوق التنمية والتشغيل	سنوي
2.5.2 تطوير الخدمات المساندة للإقراض الميكروي	نسبة الإناث المستفيدات من الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل للفئات المستهدفة	غير متوفر	89.50	78.9	87	87	87	صندوق التنمية والتشغيل		صندوق التنمية والتشغيل	سنوي

[1] تم اللجوء إلى بيانات صندوق التنمية والتشغيل فقط واعتبارها كمؤشر يدل على نسبة مساهمة المرأة في إقامة المشروعات نظراً لعدم توفر البيانات بشكل دقيق حول أنشطة جميع صناديق التمويل الميكروي الأخرى

النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً										
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
للمرأة	سنويا (%)										
2.5.3 العمل على تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في بيئة العمل (إزالة التفاوت)	فجوة النوع الاجتماعي للمشاركة الاقتصادية (اناث/ ذكور) (%)	49.7	49.9	48.8	49	48.8	48.6	وزارة العمل		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
2.5.4 العمل على زيادة عمل المرأة في القطاع الخاص	نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص (%)	12.4	13.4	13.3	14.5	15	15.5	وزارة العمل		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة	سنوي

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة										
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
المخرجات											
3.1 التوسع والتحسن المستمر في الخدمات	الإنفاق الصحي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.05	8.7	8.6	8.5	8.3	8.1	وزارة الصحة، المجلس الصحي العالي	الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
والتأمينات الصحية المقدمة للمواطن	موازنة وزارة الصحة من الموازنة العامة (%)	7.4 (2008)	8.0	7.6	6.8	7.0	6.9	وزارة الصحة دائرة الموازنة العامة	الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	حصة الفرد السنوية من الإنفاق الصحي(دينار)	248 (2007)	236 (2008)	غير متوفر	242	245	259	وزارة الصحة	الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة الصحة الحسابات الصحية الوطنية في الأردن 2008 الإستراتيجية الوطنية الصحية	سنوي
الأهداف الإستراتيجية											
3.1.1 توسعة مظلة التأمين الصحي في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكاني	نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي (%)	78.8	85.9	87	88	90	90	وزارة الصحة – وزارة التنمية الاجتماعية	المجلس الصحي العالي، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة، هيئة التأمين	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.1.2 ضمان كفاية الموارد والخدمات الصحية والعدالة في الوصول والحصول عليها في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية	عدد أسرة المستشفيات لكل 10,000 فرد	18	18	18	18	18	18	وزارة الصحة	المجلس الصحي العالي، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	معدل الأطباء لكل 10,000 فرد	26.7	24.5	26.9	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الصحة	المجلس الصحي العالي، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	معدل ممرض (قانوني، مشارك، قابلة، مساعد) لكل 10,000 فرد	33.6	40.3	41.9	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الصحة	المجلس الصحي العالي، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة											
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
3.1.3 تعزيز خدمات الرعاية الصحية والنفسية لكبار السن في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية	نسبة كبار السن المستفيدين من خدمات الوزارة من مجمل أعداد المسنين	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الصحة	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الصحة	خمس سنوات
	عدد النوادي النهارية التي تستثمر خبرات المسنين	7	7	7	6	8	8	وزارة التنمية الاجتماعية		وزارة التنمية الاجتماعية	خمس سنوات
	عدد كبار السن المستفيدين من خدمات الوزارة وعلى نفقة الوزارة من اجمالي الموجودين في دور رعاية المسنيين	162	171	179	179	179	179	وزارة التنمية الاجتماعية		وزارة التنمية الاجتماعية	سنوي
3.1.4 تعزيز الديمومة المالية لنظام التأمين الاجتماعي	النمو في الفائض التأميني لدى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (بالمليون دينار)	134.9	223.4	226.6	246.09	267.25	290.23	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	سنوي
3.1.5 عدد المؤمنين ضمن تأمين التعطل عن العمل (مع بداية تطبيق التأمين أعتباراً من 2011/9/1)		لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	تم تطبيق هذا التأمين اعتباراً من 2011/9/1	غير متوفر	غير متوفر	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	خمس سنوات
3.1.6 عدد المؤمن عليهم المتوقع استفادتهن من تامين الأمومة مع بداية تطبيق التأمين اعتبارا من 2011/9/1		لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	تم تطبيق هذا التأمين اعتباراً من 2011/9/1	9369	19177	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	خمس سنوات
المخرجات											
3.2 التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي	عدد المؤمن عليهم المشمولين بالضمان الاجتماعي	724167	835110	880995	978000	1016142	1055772	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	سنوي

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة											
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
الأهداف الإستراتيجية											
3.2.1 التوسع في تقديم خدمات التنمية الاجتماعية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفيرها في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية	نسبة المؤسسات المطبقة للمعايير المعتمدة لتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية (%)	غير متوفر	غير متوفر	80	100	100	100	وزارة التنمية الاجتماعية	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، مؤسسات المجتمع المدني التابعة للقطاع الخاص والأهلي المجلس الوطني لشؤون الأسرة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	عدد الجمعيات الخيرية التي تم تأهيلها في المناطق الفقيرة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	130	160	190	وزارة التنمية الاجتماعية		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.2.2 زيادة الاهتمام بمتطلبات التنمية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة	عدد البرامج التثقيفية الهادفة إلى زيادة التوعية والتثقيف بشؤون الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	غير متوفر	218	215	270	290	300	وزارة التنمية الاجتماعية	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين	وزارة التنمية الاجتماعية	سنوي
3.2.3 زيادة الوعي لمحاربة العنف ضد المرأة	عدد البرامج والحملات التوعوية التي تستهدف محاربة العنف ضد المرأة	غير متوفر	50 محاضرة وندوة ودورة تدريبية	30 محاضرة ودورة تدريبية	60 محاضرة وندوة	60 محاضرة وندوة	60 محاضرة وندوة	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الداخلية، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة مديرية حماية الاسرة/الأمن العام المجلس الوطني لشؤون الأسرة	وزارة التنمية الاجتماعية	سنوي
3.2.4 استحداث تأمينات جديدة معنية بمعطيات الفرصة السكانية مثل: (تأمين التعطل عن العمل، تأمين الأمومة	عدد ونوع البرامج الجديدة التي تم إدخالها	غير متوفر	التهيئة لتأميني الأمومة والتعطل عن العمل	التهيئة لتأميني الأمومة والتعطل عن العمل	تم تطبيق تأميني الأمومة وتأمين التعطل عن	غير متوفر	غير متوفر	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	خمس سنوات

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة											
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
وغيرها).					العمل ابتداءا من تاريخ 2011/9/1						
المخرجات											
3.3 بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة	مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي (ترتيب عالمي)	غير متوفر	133/42	139/61	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الأشغال العامة والإسكان، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وزارة النقل، وزارة المياه والري، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وزارة البيئة، وزارة البلديات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، هيئة تنظيم النقل البري، مديرية الأمن العام، بنك تنمية المدن والقرى	تقرير التنافسية العالمي	سنوي
الأهداف الاستراتيجية											
أولاً: النقل والأشغال العامة											
3.3.1.1 تطوير وتنظيم النقل العام في كافة المناطق الحضرية والريفية في المملكة وتحسين خدمات النقل لسكان المناطق الحضرية والريفية	النفاذية : (نسبة عدد السكان ضمن مسافة مشي لاتزيد عن 10 دقائق من أقرب موقف تحميل وتنزيل للباصات) (%)	غير متوفر	70	75	80	85	85	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	درجة الرضا عن خدمات النقل العام(%)	55.6	62	60	70	75	80	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	عدد الباصات / 1000 نسمة	غير متوفر	1.2	1.6	1.5	1.7	2	هيئة تنظيم النقل البري		هيئة تنظيم النقل البري	سنوي
3.3.1.2 زيادة حجم الاستثمار في قطاع النقل العام	حجم الاستثمار في قطاع النقل العام (مليون دينار)	72	27	29	45	54	65	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	كثافة شبكة النقل العام	غير متوفر	1.2	1.2	1.7	2	2.3	هيئة تنظيم النقل البري		هيئة تنظيم النقل البري	سنوي

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة											
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
	معدل نمو الاستثمار في قطاع النقل العام(%)	80	62.5	40.7	18.4	20	20.4	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.1.3 تطوير قطاع نقل البضائع على الطرق	نسبة مساهمة نقل البضائع على الطرق بالناتج المحلي الإجمالي(%)	2.6	2.9	2.9	3	3	3	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.1.4 إنشاء شبكة طرق متكاملة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة	نسبة الزيادة في أطوال شبكات الطرق(%)	1	1.6	0.1	0.1	0.6	0.6	وزارة الاشغال العامة	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.1.5 توفير معايير السلامة المرورية على الطرق	مستوى انخفاض نسبة الحوادث الناجمة عن الطرق إلى مجموع الحوادث الكلي(%)	غير متوفر	9.5	10	8	6	4	وزارة الاشغال العامة والإسكان	مديرية الأمن العام الجمعية الملكية للتوعية الصحية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.1.6 تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار لتنفيذ وصيانة المشاريع المختلفة خاصة الكبيرة منها	عدد المشاريع المنفذة مع القطاع الخاص	غير متوفر	9	9	9	9	9	وزارة الاشغال العامة والإسكان الهيئة التنفيذية للتخاصية وزارة البلديات	بنك تنمية المدن والقرى	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
ثانياً: الإسكان											
3.3.2.1 ملاءمة العرض مع الطلب السكني (ملاءمة تقديرات الحاجة السكنية مع تقديرات الإنتاج الإسكاني)	نسبة الإنتاج الإسكاني إلى الحاجة السكنية(%)	94	74	77	82	88	94	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري		المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري – المؤشرات الإسكانية دائرة الاحصاءات العامة	سنوي
3.3.2.2 ملاءمة وسيط سعر المسكن إلى وسيط الدخل السنوي للأسرة	وسيط سعر المسكن إلى وسيط الدخل السنوي للأسرة[27]	8	8	8	8	غير متوفر	غير متوفر	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري		المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري – المؤشرات الإسكانية دائرة الاحصاءات العامة– دائرة الاراضي والمساحة	سنوي
3.3.2.3 تعزيز إنتاجية قطاع الإسكان لتلبية الإحتياجات السكنية في	نسبة مساهمة القطاع الخاص المنظم في تلبية الحاجة السكنية(%)	34	39	39	45	50	55	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري دائرة	القطاع الخاص، البلديات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي دائرة الاحصاءات العامة	سنوي

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة											
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
الأردن في ظل الفرصة السكانية								الاراضي والمساحة			
	عدد اتفاقيات الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص	52	66	66	70	75	80	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	وزارة الشؤون البلدية، جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان، القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	عدد الوحدات السكنية المنتجة سنويا بالشراكة مع القطاع الخاص	3256	650	1000	1000	1000	1000	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان، القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.2.4 زيادة عدد الوحدات السكنية المصنفة للشريحة المستهدفة إلى مجموع الوحدات المنفذة	نسبة الوحدات السكنية المصنفة للشريحة المستهدفة إلى مجموع الوحدات المنفذة(%)	20	22	25	30	35	40	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	دائرة الإحصاءات العامة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.2.5 التقدم في تحقيق الأمن الإسكاني	نسبة الأسر التي تقع دون خط الفقر الإسكاني (%)	53 (2008)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	سنوي
ثالثاً: المياه والصرف الصحي											
3.3.3.1 تزويد المياه للمواطنين بكميات كافية وبمعايير ومواصفات جيدة وأسعار مناسبة	معدل النمو في التزويد السنوي من المياه(%)	7	2.3	3.8	1.5	3.0	2.9	سلطة المياه	وزارة الداخلية/ الشرطة البيئية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	حصة الفرد من المياه المزودة (لتر/يوم/الفرد)	90	80	82	83	89	93	وزارة المياه والري		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.3.2 زيادة السعة التخزينية للسدود والحصاد	معدل الزيادة في السعة التخزينية للسدود(%)	غير متوفر	51.2	0	0.3	0	0	سلطة وادي الأردن		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة											
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
المائي											
3.3.3.3 العمل على ديمومة المياه الجوفية	نسبة العجز في المياه الجوفية(%)	-63.2	-60.3	-48.5	-45.5	-43.6	-42	وزارة المياه والري	وزارة الداخلية/ الشرطة البيئية	وزارة المياه والري	سنوي
3.3.3.4 تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد	نسبة فاقد المياه الكلي(%)	42.2	44.80	43	41	39	37	سلطة المياه		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.3.5 التوسع بخدمات الصرف الصحي	نسبة المشتركين بشبكات الصرف الصحي(%)	62	64	65	67	68	69	سلطة المياه		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
رابعاً: الطاقة والثروة المعدنية											
3.3.4.1 المحافظة على تأمين التزود بالمشتقات النفطية	نسبة تأمين احتياجات المملكة من المشتقات النفطية(%)	100	100	100	100	100	100	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	الشركات العاملة في القطاع النفطي المرخصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.4.2 زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي	نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي(%)	1.2	1.6	1.8	2	3	3	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	المركز الوطني لبحوث الطاقة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، شركة الكهرباء الوطنية، دائرة الأراضي والمساحة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.4.3 ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في كافة القطاعات	نسبة الانخفاض في كثافة استهلاك الطاقة (على اعتبار أن مثافة استهلاك الطاقة تحسب (كغم مكافئ نفط/ 1000 دولار بالأسعار الثابتة)) (%)	0.3	4.1	0.2	0.2	0.3	0.5	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	المركز الوطني لبحوث الطاقة، شركات الكهرباء	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة الفاقد الكهربائي (في شبكات التوزيع)	%13	%13.3	%13	%11.93	%11.85	%11.8	شركات توزيع الكهرباء	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
خامساً: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات											
3.3.5.1 المساهمة في	نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت بالنسبة لعدد	20	29	38	50	60	70	هيئة تنظيم قطاع	وزارة الإتصالات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة											
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
الإنتقال إلى المجتمع المعرفي من خلال رفع نسبة انتشار الحاسوب وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت	السكان (%)							الإتصالات	وتكنولوجيا المعلومات		
	معدل الانتشار الهاتفي المتنقل لكل 100 نسمة(%)	83.3	101	108	110	120	125	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	ترتيب الأردن حسب مؤشر تقرير التنافسية لتكنولوجيا المعلومات العالمي (GITR) (ترتيب عالمي)	127/47	133/44	138/50	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	هيئة تنظيم قطاع الإتصالات، وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	عدد المدارس المربوطة إلكترونيا على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	227	370	642	871	1,725	2,797	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة التربية والتعليم	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	سنوي
	عدد الجامعات الحكومية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	8	8	8	8	9	9	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	سنوي
	نسبة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي(%)	10.45	9.5	9.56	9.59	9.63	9.67	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
سادساً: البيئة											
3.3.6.1 الحد من التلوث البيئي وتحقيق التنمية البيئية المستدامة	نسبة المناطق المغطاة بعمليات التفتيش(%)	غير متوفر	غير متوفر	60	75	80	85	وزارة البيئة	الجمعية الملكية لحماية البيئة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة المواطنين الذين تتم مراقبة ملوثات الهواء في مناطقهم(%)	غير متوفر	غير متوفر	35	60	65	65	وزارة البيئة وزارة البلديات	مراكز البحث العلمي مثل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، الجامعات، البلديات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة المناطق المشمولة بخدمة جمع النفايات(%)	غير متوفر	غير متوفر	95-97	97	98	98	البلديات	وزارة البيئة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة النفايات الصناعية الكلية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بصور سليمة بيئيا(%)	غير متوفر	غير متوفر	10-12	15	25	30	وزارة البيئة		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة											
البيان	المؤشر	القيمة						الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		الأساس	الحالية		المستهدفة						
		2007	2009	2010	2011	2012	2013				
	نسبة النفايات الطبية الكلية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بصور سليمة بيئيا(%)	غير متوفر	غير متوفر	80	80	85	90	وزارة الصحة	وزارة البيئة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	النسبة المئوية من المصانع المتصلة بشبكة صرف صحي(%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	15	17	17	سلطة المياه		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

ملحق رقم (2)

نموذج الرصد والمتابعة وأمثلة توضيحية

ملحق رقم (2): نموذج الرصد والمتابعة وأمثلة توضيحية [1]

اسم المؤشر	القيمة المستهدفة لعام 2012	القيمة الفعلية	الانجازات	المعيقات	توصيات التحسين
نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي (%)	55	53	إعداد الدراسات والمسوحات ذات العلاقة لإطلاق حملة توعوية وطنية شاملة لدفع المواطن الأردني على تغيير نظرته النمطية السلبية حول قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني بهدف زيادة انخراط الشباب الأردني في القطاع	• قلة الوعي لدى الطلاب والأهل بأهمية التعليم والتدريب المهني • ثقافة العيب، والمعتقدات المجتمعية السائدة بالتقليل من شأن هذا المسار التعليمي	ضرورة بذل المزيد من التوعية بأهمية التعليم والتدريب المهني، وتجذير ثقافة العمل المنتج بغض النظر عن طبيعة المهنة وذلك من خلال حملات توعية واعلامية مكثفة
عدد النوادي النهارية التي تستثمر خبرات المسنين	9	8		• نقص في مخصصات الوزارة • تراجع التمويل والمنح الخارجية • نقص في الكوادر البشرية المؤهلة لاستثمار خبرات المسنين	• ضرورة التنسيق مع دائرة الموازنة العامة لرصد الأموال اللازمة للقيام بتجهيز المزيد من النوادي • تأهيل الموظفين المدربين لهذه الغاية

[1] إن الأمثلة الواردة في الجدول هي عبارة عن أمثلة استرشادية للمعنيين في تعبئة النموذج، ولا تفسر الإنجازات أو المعيقات الحقيقية لآداء المؤشر

ملحق رقم (3)

تعريفات

أولاً: تعريفات عامة خاصة بمصفوفات الرصد والمتابعة

المصطلح	التعريف
مؤشر الأداء	هو أداة لقياس مستوى الاداء، حيث : ▪ يبين العلاقة السببية التي تربط بين كافة مراحل العمل: المدخلات، العمليات، المخرجات، النتائج، والأثر. ▪ يكشف عن مواطن القصور أو التحسن في الاداء ▪ يمكّن الادارة من اتخاذ اجراءات تصحيحية بالوقت المناسب لضمان تحقيق الاهداف المخطط لها. ▪ يعد بمثابة إنذار مبكر لأي حالة إقتصادية أو إجتماعية. ميزات مؤشر الآداء الجيد تتصف بما يعرف "SMART" والتي تعبر عن الآتي: Specific,Measurable, Achievable, Relevant and Time-bound فلا بد أن يكون المؤشر الجيد: محدد وواضح لوصف حالة مستقبلية معينة، قابل للقياس بأسلوب كمي أو نوعي، قابل للتحقيق في ظل الموارد المتاحة، ذو علاقة بالنتائج المطلوب تحقيقها على المستوى الوطني، أن يتم تحقيق النتائج ضمن إطار زمني محدد.
مؤشر المخرج	يعنى بقياس المخرجات المباشرة للبرامج/ المشاريع/ الانشطة بهدف تقييم مدى اتساق مخرجات البرامج والمشاريع مع السياسات المؤسسية (اختبار العلاقة السببية بين المخرجات المباشرة للبرامج/ المشاريع/ الانشطة والسياسات المؤسسية) والتي تؤدي بالنهاية إلى تحقيق النتائج المرجوة.
مؤشر النتيجة	يعنى بقياس نتيجة المخرجات على المدى المتوسط للبرامج/ المشاريع/ الانشطة بهدف تقييم مدى اتساق نتائج تنفيذ السياسات مع الأهداف الاستراتيجية المؤسسية، والتي تؤدي بالنهاية إلى تحقيق الأثر المطلوب.
مؤشر الأثر	يعنى بقياس نتيجة المخرجات على المدى البعيد للبرامج/ المشاريع/ الانشطة بهدف تقييم مدى اتساق الأهداف الاستراتيجية المؤسسية مع الأهداف والأولويات الوطنية وهذا من شأنه قياس الآثار سواء كانت ايجابية او سلبية – مقصودة أو غير مقصودة– على الأسر، المؤسسات والبيئة الناجمة عن نشاط تنموي محدد كمشروع أو برنامج. وهي تمكن من تتبع مدى التقدم المحرز، وبيان النتائج المحققة، واتخاذ إجراءات تصحيحة لتحسين تقديم الخدمات. وتعتبر مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقية والمعنيين في تحديد المؤشرات امرا هاما لأنهم يستخدمون المؤشرات لأغراض اتخاذ القرارات.
قيمة سنة الأساس	هي قيمة المؤشر لسنة الأساس (سنة الصفر) والتي يتم بناء عليها مقارنة نسبة التغير في قيمة المؤشر
قيمة السنة الحالية	هي قيمة المؤشر للسنة الحالية (سنة 1) والتي تقارن بسنة الأساس (سنة الصفر) ويتم احتساب نسبة التغير في قيمة المؤشر بالمقارنة بين السنة الحالية وسنة الأساس.
القيمة المستهدفة	هي القيمة المرجو تحقيقها خلال السنة المحددة لذلك.
الجهة المعنية	هي الجهة المسؤولة عن تطبيق السياسات اللازمة لتحقيق المؤشرات المستهدفة
الجهة المساندة	هي الجهة التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق أو توفير قيمة المؤشر بالتعاون والتنسيق مع الجهة المعنية
مصدر المعلومة	هي الجهة المالكة للمعلومة وصاحبة الحق في نشرها
الإطار الزمني	الدورية الزمنية لإحتساب المؤشر

ثانياً: تعريف/تفسير المؤشرات

المؤشر	التعريف
مؤشرات قياس الأثر	
متوسط دخل الفرد السنوي	القيمة الوسطى لدخل الفرد بعد ترتيب دخل جميع الأفراد بشكل متتابع.
معدل التضخم السنوي	يعكس معدل التضخم التغير النسبي في المستوى العام لاسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في المملكة (851 سلعة وخدمة)، بما فيها السلع والخدمات الاستهلاكية المستوردة من الخارج.
معدل البطالة	تشير البطالة إلي نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف.
نسبة الفقر والفقر المطلق	يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع .وهو يقاس إما بالنسبة للأفراد باعتباره يساوي نسبة السكان الفقراء، أو بالنسبة للأسر باعتباره يساوي نسبة الأسر الفقيرة. وفي الأردن يقاس بالنسبة للآفراد. والفقر المطلق هوتلك الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد أو الأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً، والتي يمكن حصرها بحاجة المأوى والملابس والأحذية والتعليم والصحة وحاجة النقل والتي تبقيه حيا وتحفظ كرامته الإنسانية. أما الفقر المدقع هو تلك الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد أو للأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للحاجات الغذائية، وتنتشر هذه الحالة في الدول الإفريقية الأشد فقراً.
معدل العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	يشير معدل العمر المتوقع عند الميلاد إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته.
مؤشرات قياس النتائج	
نسبة السكان في الفئة العمرية (أقل من 15)	عدد السكان في الفئة العمرية أقل من 15 سنة بالمقارنة مع إجمالي عدد السكان. وتعد هذه الفئة العمرية فئة معالة.
نسبة السكان في الفئة العمرية (15–64)	عدد السكان في الفئة العمرية 15–64 سنة بالمقارنة مع إجمالي عدد السكان. وتعد هذه الفئة العمرية فئة ناشطة اقتصادياً (متاحة للعمل بغض النظر عن وضع الشخص عامل أو عاطل عن العمل).
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات.
معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (٪)	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة المقارنة منسوباً الى حصته في سنة الأساس.
معدل النشاط الاقتصادي الخام	يعبر معدل النشاط الاقتصادي الخام عن حجم قوة العمل في الأعمار 15 سنة فأكثر إلى إجمالي السكان في جميع الأعمار.
معدل النشاط الاقتصادي المنقح	هذا المؤشر يدل على نسبة عدد العاملين والعاطلين عن العمل إلى جميع السكان في سن العمل.
نسبة المسجلين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين	عدد الأشخاص العاملين والمشتركين رسمياً في الضمان الإجتماعي بالمقارنة مع إجمالي المشتغلين (مشتركين وغير مشتركين في الضمان الإجتماعي).

المؤشر	التعريف
مؤشرات قياس المخرجات	
نسبة الإعالة العمرية	نسبة الإعالة العمرية هي نسبة الأشخاص المعالين – الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو أكبر من 64 – إلى السكان في سن العمل – في الشريحة العمرية 15 – 64 عاماً. تظهر البيانات كنسبة مئوية من السكان في سن العمل.
معدل الانجاب الكلي	عدد الأطفال الذين ستلدهم امرأة إذا قدر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات قدرتها على الإنجاب طبقا لمعدلات الخصوبة التفصيلية السائدة في سن معينة.
معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة	معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة هو النسبة المئوية للنساء اللاتي يستخدمن هن أو شركاؤهن أي وسيلة لمنع الحمل. ويستخدم هذا المقياس عادة للنساء المتزوجات في الفئة العمرية (15–49) سنة.
نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة للسيدات في سن الإنجاب	النسبة المئوية للنساء المتزوجات الصالحات للإنجاب وفي سن الإنجاب اللاتي لا يردن الحمل ولا يستخدمن وسائل منع الحمل.
نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي (٪)	نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي ضمن الفئة العمرية الموافق عليها رسمياً لمرحلة التعليم الأساسي، ويتيح التعليم الأساسي للأطفال أساسيات القراءة والكتابة والمهارات الحسابية بجانب المفاهيم الأولية لمواد التدريس.
نسبة الالتحاق الإجمالي للطلبة في التعليم الثانوي (٪)	نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي ضمن الفئة العمرية الموافق عليها رسمياً لمرحلة التعليم الثانوي، وتكمل مرحلة التعليم الثانوي التعليم الأساسي الذي بدأ في مرحلة التعليم الأساسي، وهي تهدف إلى إرساء قواعد التعليم والمعارف العامة.
نسبة الأمية (٪)	نسبة السكان اللذين لا يستطعون قراءة وكتابة جمل بسيطة في أي لغة.
نسبة الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار)	معدل نمو صافي تدفقات الاستثمار للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو رأس مال حقوق الملكية، والعائدات المعاد استثمارها.
نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي	عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني بالمقارنة مع عدد الطلاب الملتحقين بمسارات التعليم الأخرى
فجوة النوع الاجتماعي للمشاركة الاقتصادية(أناث/ ذكور)	هذا المؤشر يدل على نسبة الفجوة ما بين الجنسين في ناحية المشاركة الاقتصادية
نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص	معدل الإناث العاملات في القطاع الخاص إلى مجموع العاملين في القطاع الخاص
الإنفاق الصحي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية ولكنها لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي.
موازنة وزارة الصحة من الموازنة العامة	يتكون الإنفاق على الصحة (موازنة وزارة الصحة) من الإنفاق الحكومي المتكرر و الرأسمالي من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)، بالإضافة للقروض والمنح الخارجية (بما في ذلك التبرعات المقدمة من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وصناديق التأمينات الصحية والاجتماعية أو الإعانات.
حصة الفرد السنوية من الإنفاق الصحي(دينار)	إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة، معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان. وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية ولكنها لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي.
نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي	عدد المواطنين المؤمنين بأي نوع من أنواع التأمين الصحي بالمقارنه مع عدد المواطنين الإجمالي.
عدد الأسرة لكل 10,000 فرد	تشمل أسرة المستشفى وأسرة العيادات الداخلية المتاحة بمستشفيات القطاعين العام

المؤشر	التعريف
	والخاص، والمستشفيات العامة، والتخصصية، ومراكز إعادة التأهيل. وتشمل البيانات في معظم الحالات الأسرة المتاحة لرعاية مرضى الحالات الحادة والمزمنة.
معدل الأطباء لكل 10,000 فرد	تشمل عدد الأطباء والطبيبات الإجمالي بالنسبة لكل 10,000 فرد
معدل ممرض (قانوني، مشارك، قابلة، مساعد) لكل 10,000 فرد	تشمل الممرضات (والممرضون) والقابلات الممرضات (والممرضين) والقابلات المحترفات، والممرضات والقابلات المساعدة، والممرضات والقابلات المقيدة، وأفراد الأعمال المرتبطة الأخرى، كممرضات الأسنان، وممرضات الرعاية الأولية وذلك بالنسبة لكل 10,000 فرد.
النفاذية	نسبة عدد السكان ضمن مسافة مشي لاتزيد عن 10 دقائق من أقرب موقف تحميل وتنزيل للباصات
حجم الاستثمار في قطاع النقل العام	يغطي الاستثمار في مشروعات النقل مشروعات البنية الأساسية في مجال النقل التي وصلت إلى مرحلة الإقفال المالي وتقدم الخدمات لجمهور العموم مباشرة أو بطريق غير مباشر. ويُستثنى من ذلك الأصول المنقولة.
نسبة الأسر التي تقع دون خط الفقر الإسكاني	خط الفقر الإسكاني هو القدرة الشرائية للأسر المحتاجة لشراء وحدة سكنية بمواصفات الحد الأدنى وبشروط السوق ومن دون دعم.
نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت بالنسبة لعدد السكان	عدد مستخدمي الإنترنت هم الذين لديهم إمكانية الدخول على شبكة المعلومات الدولية وتقاس نسبتهم بالنسبة لعدد السكان الإجمالي.